

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



العنوان

اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

* بوحيدر رقية

إعداد الطالبتين:

* بوخلوط رقية

* بومسحل وفاء

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ بن بخمة سليمان
مشرفا	جامعة جيجل	الأستاذة بوحيدر رقية
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ جليط الطاهر

السنة الجامعية: 2018/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



العنوان

اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

* بوحيدر رقية

إعداد الطالبتين:

* بوخلوط رقية

* بومسحل وفاء

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ بن بخمة سليمان
مشرفا	جامعة جيجل	الأستاذة بوحيدر رقية
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ جليط الطاهر

السنة الجامعية: 2018/2019

شكر وعرّفان

الشكر والحمد لله الاحد الذي وفقنا لانجاز واتمام هكا العمل فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على اشرف خلق الله المصطفى رسول الله

نتوجه بالشكر الخالص والامنتتان الواسع لاستادتنا المشرفة التي كانت خير سند وعون لنا في انجاز
هذا العمل ولم تبخل علينا بمعارفها الدكتوراة رقية بوحاضر

كما نشكر من ساندنا من قريب ومن بعيد واعطانا دافع وتحفيز للمواصلة

الفطرين

الفهرس العام

الصفحة	العنوان
/	شكر وتقدير
I.	قائمة الجداول والأشكال
II.	ملخص
أ/ج	مقدمة
5	الفصل الأول: النفط ومحددات اسعاره كمورد اقتصادي
5	تمهيد
5	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفط
5	المطلب الأول : ماهية النفط
6	المطلب الثاني: الجغرافيا الاقتصادية للنفط
10	المبحث الثاني: اسعار النفط في السوق النفطية
12	المطلب الأول: ماهية السوق النفطية
12	المطلب الثاني: ماهية سعرالنفط
15	المطلب الثالث: تطور اسعار النفط (1990-2016)
21	المبحث الثالث: محددات اسعار النفط
21	المطلب الأول: العرض العالمي للنفط

الفهرس العام

23	المطلب الثاني: الطلب العالمي للنفط
25	المطلب الثالث: المحددات الجيوسياسية والاقتصادية للنفط
	الخلاصة
30	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية
30	تمهيد
30	المبحث الأول: مدخل عام للسياسة النقدية
30	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
34	المطلب الثاني: نظريات السياسة النقدية
36	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاخرى
39	المبحث الثاني: محددات واهداف السياسة النقدية
39	المطلب الأول: محددات السياسة النقدية
40	المطلب الثاني: الاهداف الاولية والوسطية للسياسة النقدية
43	المطلب الثالث : الاهداف النهائية للسياسة النقدية
45	المبحث الثالث: ادوات وقنوات وشروط نجاح السياسة النقدية
45	المطلب الأول: الادوات المباشرة للسياسة النقدية
48	المطلب الثاني: الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية
49	المطلب الثالث: قنوات السياسة النقدية
50	المطلب الرابع : شروط نجاح السياسة النقدية

الفهرس العام

	الخلاصة
53	الفصل الثالث تحليل وقياس أثر اسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2017-2000)
53	تمهيد
53	المبحث الأول: دور النفط في الاقتصاد الجزائري
53	المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر
55	المطلب الثاني: تطور انتاج واستهلاك واحتياطي النفط في الجزائر
56	المطلب الثالث: مساهمة وتأثير النفط في الاقتصاد الجزائري
58	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر
58	المطلب الأول: تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر (2017-2000)
59	المطلب الثاني: ادوات واهداف السياسة النقدية في الجزائر
62	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لتأثير اسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2017-200)
62	المطلب الأول: نموذج الانحدار المتعدد
66	المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية للنموذج
	الخلاصة
73	الخاتمة
	قائمة المراجع

قَلَمَةُ الْبَدْوِ وَالْأَسْكَالِ

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
10	الاحتياطي الثابت حسب المناطق	الجدول رقم 01
12	أكبر الدول من حيث الاحتياطي العالمي للنفط سنة 2016	الجدول رقم 02
13	تطور الإنتاج العالمي للنفط من 2006-2016	الجدول رقم 03
63	تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر من 2000-2018	الجدول رقم 04
63	تطور إنتاج النفط في الجزائر من 200-2018	الجدول رقم 05
63	تطور استهلاك النفط في الجزائر من 2000-2018	الجدول رقم 06
67	تطور المؤشرات النفطية من 2000-2017	الجدول رقم 07
68	النقدية وال متاحات النقدية في الجزائر من 2000-2017	الجدول رقم 08
78	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2000-2017	الجدول رقم 09
78	المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة	الجدول رقم 10
79	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	الجدول رقم 11
79	نتائج تقدير نموذج الدراسة	الجدول رقم 12

الصفحة	عناوين الأشكال	الأشكال
11	الاحتياطي المؤكد في العالم	الشكل رقم 01
14	الدول المنتجة للنفط في سنة 2016	الشكل رقم 02
14	الاستهلاك العالمي للنفط	الشكل رقم 03
24	تطور أسعار النفط من 1990-2016	الشكل رقم 04

مقدمة

1- تمهيد

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية فقد سخر نمط جديد للحياة وأصبح ضرورة في الحياة اليومية فقد صار سلعة إستراتيجية في العالم ومادة حيوية أساسية في مختلف الأنشطة خاصة مع التطور الصناعي والتكنولوجي. فتمتد أهميتها لتشمل كل أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى حد انه أصبحت تقاس درجة ازدهار وتطور أي مجتمع بمقدار ما تستهلكه من النفط ومشتقاته. ودول العالم وبالأخص الصناعية الكبرى تولي النفط أهمية كبيرة وتسعى لتأمينه وبأسعار مناسبة تخدم مصالحها، والأمر مماثل بالنسبة للدول النفطية خاصة الريعية منها تولي النفط وتعطيه اهتمام واسع نظرا لقيمتها الكبيرة بالنسبة لها وفضله الاقتصادي عليها فهذه الدول تركز عليه في اقتصادها. الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مند الاستقلال إلى اليوم يعتمد على النفط وبالتالي نجد كل المتغيرات الاقتصادية لها تتأثر بالتقلبات والتغيرات في أسعار النفط وهذا ما أثبتته الأزمات النفطية وبرزت السياسات التي تتأثر بهذه التقلبات في أسعار النفط السياسة النقدية.

السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف الاقتصاد جنبا إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتبرز أهميتها في تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي، فأي اختلال في الأداء النقدي لا بد أن يلقى بظلاله على الأداء الاقتصادي ككل وبالتالي وجب على الاقتصاديين معرفة وفهم مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في السياسة النقدية، ومن أبر هذه المتغيرات في الجزائر باعتبارها دولة نفطية هو تقلبات سعر النفط ومدى تأثيره على اتجاه السياسة النقدية، وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما مدى أهمية أسعار النفط في الاقتصاد العالمي؟
- ما هي السياسة النقدية أدواتها وأهدافها؟
- ماهي العلاقة بين السياسة النقدية واسعار النفط؟

2- فرضيات الدراسة: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية 1: هناك علاقة طردية معنوية قوية بين تقلبات سعر النفط والسياسة النقدية في الجزائر؛

الفرضية 2: هناك عوامل أخرى تؤثر على السياسة النقدية في الجزائر بخلاف أسعار النفط.

3- أهمية الدراسة: ويكتسي موضوع البحث هذا أهميته من أهمية ودور السياسة النقدية في الاقتصاديات المعاصرة وعملها على تحقيق الأهداف النهائية لها خاصة ما تعلق بالاستقرار النقدي والمالي بما يضمن

النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة، كما تكمن أهميته كذلك في مدى خطورة الوضع في الجزائر نتيجة اعتماده على الريع البترولي و ارتباط كل المتغيرات به بما فيها السياسة النقدية.

4- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- قياس اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية؛
- توضيح دور ومكانة النفط في الاقتصاد الجزائري كونه المصدر الأساسي للمداخيل؛
- التعرف على السياسة النقدية في الجزائر والأدوات المستعملة لتحقيق الأهداف المنشودة.

5- المنهج المستعمل: للإجابة على مشكلة البحث وتحقيق أهدافه اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند تناول مفهوم النفط وأهميته وتعريف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى كما استعملنا المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الخاصة بالجغرافيا الاقتصادية للنفط وأدوات السياسة النقدية وتم استخدام الأدوات عند الاستعانة ببعض المعطيات الإحصائية الخاصة بكل مؤشر بالإضافة إلى تقدير النموذج الذي يعبر عن العلاقة بين المتاحات النقدية المتغير التابع وأسعار النفط كمتغير مستقل رئيسي والاستثمار المحلي الإجمالي ورصيد ميزان المدفوعات .

6- أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأسباب التالية:

- ينطبق موضوع البحث مع تخصص الطالبين؛
- الميل الشخصي إلى البحث في مواضيع الاقتصاد الكلي خاصة في ميدان النفط والنقود؛
- السعي لمعرفة العوامل التي تؤثر في السياسة النقدية في الجزائر؛
- محاولة معرفة مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري والعالمي ؛
- الرغبة في معرفة كيفية تحكم السلطة لنقدية في الجزائر في المعروض النقدي وأهداف السياسة النقدية والأدوات التي سطرته من أجل تحقيقها.

7- الإطار الزمني والمكاني للموضوع:

- **الإطار المكاني:** تم تحديد الجزائر كدراسة حال من أجل دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية؛

الإطار الزمني: تم اختيار الفترة (2000-2017) كمجال زمني لدراسة لأنها حديثة، إضافة إلى أنها توافقت مع ارتفاع كبير لأسعار النفط في مطلع الألفية وانخفاض وتراجع في أسعاره في هذه السنوات الأخيرة.

8- الدراسات السابقة

دراستنا لموضوع " اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية " تعتبر تكملة للدراسات السابقة ذات الصلة او القريبة من موضوع دراستنا نذكر منها ما يلي:

1- دراسة يوب فايذة بحث مقدم لنيل لشهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تحت عنوان اثر تقلبات اسعار النفط على سعر الصرف حيث اظهرت هذه الدراسة ان للنفط اثار ايجابية وسلبية على الاقتصاديات النفطية بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وأظهرت وجود علاقة سببية في المدى القصير بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي وهذا التأثير راجع الى عوامل ساهمت في تراجع التبادل التجاري (الصناعة والزراعة) وهذا بدوره اثر على قيمة الدينار كما ان نتائج الدراسة بينت ان اسعار النفط تعتبر مصدر لتفسير التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري؛

2- دراسة داود سعد الله 2018، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، تحت عنوان اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر حيث ركزت الدراسة على آثار انخفاض أسعار النفط على الصعيد الكلي وخاصة السياسة المالية حيث اظهرت تراجع تأثير تقلبات أسعار النفط منذ 2004 على الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بسبب دور العناصر النقدية في معالجة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط؛

3- دراسة زمال وهيبية 2018، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تحت عنوان اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي، وقد ركزت الدراسة على حالة الاقتصاد الجزائري وأظهرت الدراسة من خلال استخدام التكامل المتزامن ان النمو الاقتصادي في الجزائر تربطه علاقة طردية بالإيرادات النفطية فكلما ارتفعت الإيرادات النفطية يعرف النمو الاقتصادي ارتفاع والعكس صحيح وهذا راجع الى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية في ظل غياب شبه تام للقطاعات الأخرى ؛

4- دراسة بن السبع حمزة 2014 ، بحث مقدم ليل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، تحت عنوان اثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود ، الإنفاق الحكومي ، البطالة ن والتضخم) في الجزائر دراسة قياسية باستخدام برنامج VAR وقد بينت الدراسة وجود تأثيرات قوية لأسعار النفط على باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة حيث تساهم أسعار النفط وبنسبة معتبرة في تفسير التقلبات الظرفية التي شهدتها المتغيرات الاقتصادية الكلية المعنية خاصة على المدى المتوسط وال المدى البعيد.

9-خطة الدراسة: لغرض الاجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة والأسئلة المتفرعة منها قمنا بتقسيم العمل بالكيفية التالية:

الفصل الاول: تناولنا فيه كل مايتعلق بالنفط والتي قسمناه الى ثلاث مباحث كالاتي وهي:
الاطار المفاهيمي للنفط، أسعار النفط، محددات أسعار النفط.

الفصل الثاني: عالج السياسة النقدية حيث تم تقسيم الفصل الثالث مباحث وهي:

مدخل عام للسياسة النقدية، محددات وأهداف السياسة النقدية ادوات وقنوات السياسة النقدية.

الفصل الثالث: تحت عنوان دراسة قياسية لتأثير اسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة

ينقسم الى دور النفط في الاقتصاد الجزائري السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية لتأثير أسعار

النفط على السياسة النقدية في الجزائر 2000-2017

10- صعوبات الدراسة: خلال هذه الدراسة واجهتنا الصعوبات التالية:

- قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع خاصة الكتب؛
- تناقض واختلاف الإحصائيات والبيانات في مختلف الهيئات؛
- ضيق الوقت لموضوع كبير ومتشعب وبالتالي لم يتم إدراج عدد من عناصر الدراسة.

الفصل الأول

النقطة ومبادئ أسماؤه كمراد القواعد

تمهيد :

عرف العالم تطور سريع في جميع مجالات الحياة سواء على الصعيد الاقتصادي او التكنولوجي وابرز هذه القطاعات قطاع الصناعة حيث عرف هذا الأخير تطور كبير في مجال الآلات المستخدمة وطرق الإنتاج وهذا ما زاد من الحاجة الماسة الى الموارد بجميع أشكالها وخاصة الموارد الطاقوية التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك الاقتصاد العالمي واهم مورد طاقة يرتكز عليه العالم " النفط " فقد احتل مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب والدول في استعمالاتها وحياتها اليومية وحتى السياسية والعسكرية فأصبح وسيلة ضغط في يد الدول المنتجة له كونه يتوزع بشكل متفاوت من منطقة لأخرى وقد يندم في بعض المناطق. ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للنفط ومشتقاته التي أصبحت تأخذ نسبة معتبرة من التجارة العالمية تم خلق سوق دولية للنفط يتم تبادله فيها، وهذه الأخير تعرف تنافس شديد بين المنتجين والمستهلكين نظرا لتضارب المصالح والصراع القائم حول تسعير النفط والتحكم في المتغيرات التي تؤثر على تقلبات أسعاره.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفط

الطاقة هي المحرك الأساسي للصناعة والاقتصاد لذلك تحظى كل مصادرها باهتمام واسع لأنها سلاح ومورد أساسي للدول المصدرة لها والتي تتمتع بمصادر طاقة متعددة، تتعدد مصادرها حديثة و تقليدية ومن ابرز موارد الطاقة التقليدية طاقة الموارد الناضبة المهددة بالانفاذ في أي لحظة وهي أقدم مصادر الطاقة والأكثر استعمالا نظرا لميزاتها وكلفتها، وأهمها النفط حيث يتربع هذا الأخير على رأس مصادر الطاقة عامة نظرا لميزاته وخصائص هو الأهمية التي يحظى بها والدور الذي يلعبه في أسواق الطاقة خاصة والأسواق العالمية ككل ، وسنتطرق لهذه الأمور في مبحثنا هذا إضافة إلى تموقعه وإنتاجه واستهلاكه في العالم :

المطلب الأول: ماهية النفط

النفط كغيره من الموارد له مفهومه الخاص الذي يستمد من مكوناته وخصائصه التي تميزه عن غيره من الموارد و تعطيه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية وهذا ما سنشير إليه في هذا المطلب :

أولا- مفهوم النفط

1- تعريف النفط: لا بد أولا من التتويه بأن استخدام مصطلح النفط ليس موحد في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان العربية تستخدم كلمة بترول لان أصلها لاتيني ،أما بلدان أوروبا الشرقية فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين علما بأن كلمة النفط أو البترول يرمزان ويعنيان نفس الشيء ونحن في دراستنا سوف نستخدم مصطلح النفط.

إن لفظ "نفط" petroleum لاتيني الأصل وهو مكون من مقطعين هما Petra ويعني " الصخر " و oléum ويعني " الزيت " وبهذا يعني اللفظ ككل " زيت الصخر " وما هو من الصخر في شيء ، " زيت الأحياء القديمة

" والزيت الخام سائل اسود لزج يتكون من عنصرين هما الهيدروجين والكربون أما الهيدروجين فغاز ، أما الكربون فمادة صلبة توجد بكثرة في صورة الفحم أو الغرانيت مع ذرات عناصر أخرى¹؛ كما عرف النفط على أنه مادة من المواد الأولية مهمة من حيث الوظيفة الطاقوية وكذلك عدد الأنشطة والمداغل في القطاعات الصناعية و يأخذ حجم كبير من التجارة الدولية²؛ وعرفه آخرون على أنه مادة معدنية طبيعية تتشكل من بقايا الكائنات الحية ويسمى باللاتينية البترا ويعني زيت الصخر وهو مادة سوداء لزجة تكون في شكل سائل في الغالب ويستخدم في إنتاج الطاقة³.

2- خصائص النفط : يتميز النفط بالخصائص التالية:⁴

- يتميز النفط بدرجة احتراق عالية؛

- سهولة نقله وتخزينه مقارنة بالطاقات البديلة؛

- انخفاض نفقات إنتاجه؛

بالإضافة إلى ما ينتجه من مزايا أخرى تعتبر ضرورية لوسائل النقل الحديث كالسرعة وغيرها.

3- أهمية النفط: للنفط دور وأهمية كبيرة على جميع النواحي سواء الطاقوية والاقتصادية أو التجارية والسياسية وتتمثل في :

3-1- الأهمية الطاقوية والاقتصادية: إن النفط بالدرجة الأولى له أهمية كبيرة من الناحية الطاقوية والاقتصادية وتتمثل في ما يلي:⁵

الأهمية الطاقوية: يعتبر النفط مصدرا أساسيا للطاقة ، حيث إن عملية التطور في الدول تقتضي التوسع في استخدام الطاقة من أجل توسيع نشاطات الاقتصادية سواء كانت صناعية ، أو زراعية أو خدمات أو غيرها ، وكذلك في عمل هذه النشاطات الاقتصادية ونموها ، إضافة إلى أن النمو يرافقه تحسن مستويات المعيشة ، وبالتالي برز أهمية النفط في مثل هذا الاستخدام ؛

الأهمية الاقتصادية للنفط : تتأكد الأهمية الاقتصادية للنفط في إنتاجه وتصديره ، وبالتالي أهمية من خلال العوائد التي تتحقق مقابل هذا الإنتاج والتصدير والتي ارتفعت خلال فترة السبعينات بشكل مهم ، وبقيت مرتفعة رغم الانخفاض الواضح فيها خلال الثمانينات وهذا ما يجعل أهميتها مستمرة ،إنأهمية النفط لا تبرز من خلال العوائد المتأتية من إنتاج النفط فحسب بل تبرز كذلك من خلال طبيعة استخدام هذه العوائد ، والتي يفترض أن يجري التأكيد فيها على التوسع في النشاطات الاقتصادية الأخرى نتيجة هذا

¹ خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط ، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن 2001، ص 13.

² Françoise Nicolas pétrole crises ,marchés ,politiques,Thierry de Montbrial, 1 édition ,France 1991 p.13.

³ Fiches pédagogiques réalisées par ApplicaSciences,Cellule de Diffusion des Sciences de la FPMs (<http://applicasciences.fpms.ac.be>),dans le cadre d'un cycle d'activités de sensibilisation auPic du pétrole et du gaz (2007-2008).

⁴ عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون ، جغرافية النفط والطاقة ، الطبعة 1 ، منتدى أقرأ الثقافي ، 1981، ص 74.

⁵ فليج حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، ط1، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ليبيا ، 2000، ص 99.

الاستخدام ، بحيث يدمج قطاع النفط بباقي أجزاء الاقتصاد الأخرى ، بالشكل الذي يسهم في توسيعه وتطويره ، كما يساهم القطاع النفطي في توفير فرص العمل بشكل مهم ، ويبدو هذا الإسهام منخفضا لأول وهلة ، وذلك بسبب إن القطاع النفطي يعتمد إلى حد كبير على تكنولوجيا متطورة نسبيا .، وتستخدم مزيدا من رأس المال وقليلًا من العمل ، ولهذا فإن استيعاب القطاع النفطي لعنصر العمل يكون منخفضا بدرجة لا تتناسب وأهميته في الإنتاج القومي ، إي أن إسهامه المباشر في توفير فرص الشغل يبقى محدود حتى وإن اتسع إلا أن واقع الحال لا يتطابق مع درجة إسهام هذا القطاع في توفير فرص العمل بشكل غير مباشر ، عن طريق توفير هذا القطاع ومن خلال ، وكما هو عليه واقع الحال ، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى توسيع فرص التشغيل .

3-2- الأهمية التجارية و السياسية: تتمثل الأهمية السياسية والتجارية في ما يلي:¹

الأهمية التجارية: فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية في للتبادل التجاري ، وقد اكتسب هذه الصيغة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط ، وقد ترتبت على هذا حركة تجارية عالمية ، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية وكان نتيجة ذلك التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نظرا لطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة ، إذا فالأهمية الاقتصادية والتجارية للنفط تعتبر امتداد للأهمية الطاقة ككل .

الأهمية السياسية والاستراتيجية : يعد النفط محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لما يتمتع به من مزايا هامة عديدة فهو سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء . لذلك فالنفط من أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول وعيه تستند قوة الدول وأمنها للدول وعليه تمتد قوة الدول وأمنها ومن خلال سيطرتها عليه تتحكم في الصراع العالمي .إضافة إلى أهميته واستراتيجية.

ثانيا-تصنيفات النفط: للنفط تصنيفات عديدة تمكن المتعاملين بشأنه من التعرف على نوعية النفط الخام،

ومن ضمن هذه التصنيفات:²

1- التصنيف حسب درجة الكثافة النوعية: وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API ونعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما وتتراوح بين 1 و 60 درجة فكلما كانت درجة منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر بناء على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاثة أنواع:

¹ عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون ،جغرافية النفط والطاقة ، مرجع سابق ، ص75.

² ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986- 2010) ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة المسيلة، 2012، ص 24.

-النفط الخفيف وهو أجود نواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين، الغاز الطبيعي والغازولين الذي يعتبر المشتق البترولي الأكثر طلبا في العالم وهذا يجعل النفط الخفيف أكثر طلبا في السوق؛

- النفط الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 فما فوق وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت والإسفلت؛

- النفط المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و 35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة كزيت التشحيم.

2- التصنيف حسب نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لان النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى:

- النفط الحلو: قليل الكبريت أكثر طلبا واغلي ثمن في سوق النفطية كما إن مشتقات النفط كالجازولين وزيت التدفئة تتمتع بسوق رائجة هي الأخرى؛

- النفط المر: نسبة الكبريت فيه كبيرة.

ونظرا لوجود أنواع وأصناف مختلفة من البترول فقد تم الاتفاق بين مقاولي النفط على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية، فعلى المستوى العالمي اختير خام " برنت " في المملكة المتحدة ليكون مرجعا عالميا، يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية ويتكون من مزيج نفطي من 15 حقلا مختلفا في منطقتي برنت وتيتان في بحر الشمال التي تنتجان نحو 500 ألف برميل يومي، وهو نفط الخفيفة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة حسب معهد البترول الأمريكي وانخفاض نسبة الكبريت فيه التي تصل إلى 0.73% وبناء على الفروق بينويين الخامات الأخرى فانه بشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة نفط أوبك بنحو دولار للبرميل وسعر اقل من غرب تكساس بنحو دولار¹.

ثالثا - مقياس النفط : قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية :²

1-حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر ويقاس كذلك بالمتري مكعب ويعادل كل متر مكعب 28,6 برميل؛

2-حسب الوزن: الوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 برميل من النفط وتشتمل 3 مقاييس هي الطن طويل ويساوي 1006كلغ، و الطن المتري ويساوي 999 كلغ، و الطن القصير ويساوي 906 كلغ.

¹زغبي نبيل، اثر السياسة الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، 2011-2012.

²ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص ص 6-7.

ومنح نستنتج أن النفط مورد طبيعي ناضب يتكون من عنصري الهيدروجين والكربون ينشأ من ترسب وتحلل بقايا الكائنات الحية في باطن الأرض عبر ملايين السنين يتميز بخواص بنيوية وطاقوية واقتصادية كما يتواجد منه عدة أنواع وأصناف تستند إلى الكثافة و نسبة الكبريت فيه فنجد كل هذا يجعله مميز عن غيره من مصادر الطاقة ويكسبه الأهمية الطاقوية والاقتصادية والتجارية مما يعطيه مكانة استراتيجية.

المطلب الثاني: الجغرافية الاقتصادية للنفط.

الجغرافيا الاقتصادية هو علم يهتم بدراسة تموقع الموارد الاقتصادية على سطح الكرة الأرضية من حيث الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في العالم وسنتناول في هذا المطلب الجغرافيا الاقتصادية للنفط :

أولاً- الاحتياطي: يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض التي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف ويتغير الاحتياطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والتقنية والاقتصادية السائدة. يقسم الاحتياطي النفطي إلى ثلاثة أنواع:

1-الاحتياطي المؤكد (الثابت): ويعني بذلك كميات البترول النفط المؤكد وجودها فعلا في باطن الأرض حيث تؤكد الدراسات والمسوحات الجيولوجية والهندسية إمكانية استخراج هذه الكميات في المستقبل وذلك على أساس التكنولوجيا المعروفة والسائدة وكذلك على أساس مستويات الطلب والتكاليف والأسعار السائدة في الوقت الحاضر¹.

الوحدة : مليون برميل

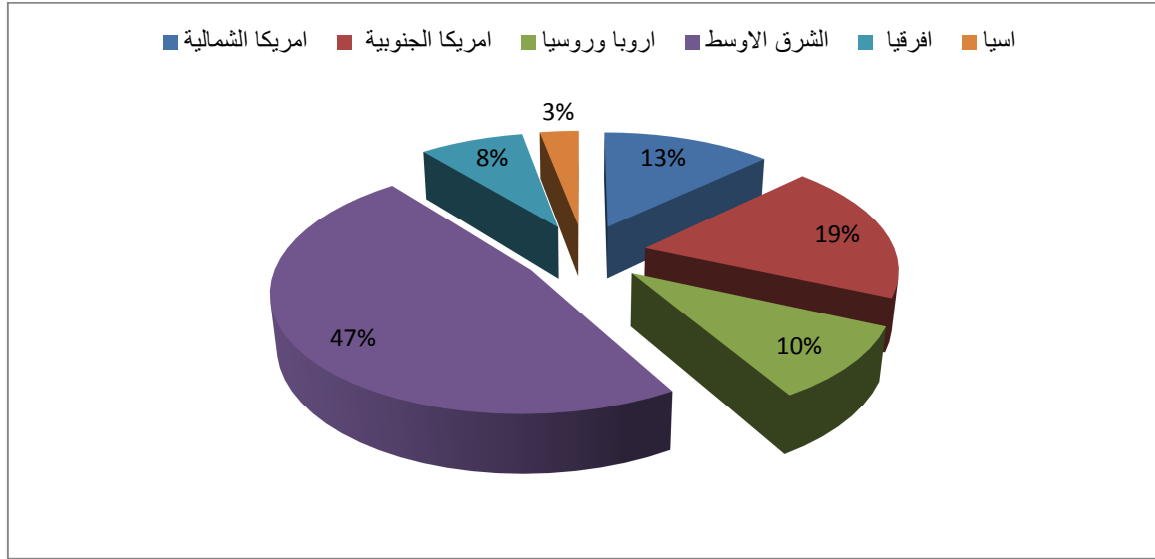
الجدول 1: الاحتياطي الثابت حسب المناطق

القارة	1996	2006	2015	2016
أمريكا الشمالية	127,3	221,7	227,5	227,5
أمريكا الجنوبية	90,7	110,8	329	327,9
اروبا وروسيا	142,8	137,6	154,9	161,5
الشرق الأوسط	674	755,9	803	813,5
إفريقيا	74,9	116,9	128,2	128
آسيا المحيطية	39	45,5	48,9	48,4
مجموع الاحتياطي العالمي	1148,8	1388,3	1691,5	1706,7

المصدر: BpstatisticalReview of world Energyjune 2017

¹ محمد بن محمد الشيخ ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، ط 1، العبيكان ، الرياض، 2007، ص 72.

الشكل 1: نسبة الاحتياطي المؤكد في العالم



المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على BpstatisticalReview of world Energyjune 2017

من الجدول نلاحظ ان الاحتياطي العالمي المؤكد تزايد من سنة 1996 إلى سنة 2006 وهذا راجع لزيادة الاكتشافات وعمليات التنقيب عن النفط وتطور وسائل التنقيب والبحث والاكتشاف. يتركز الاحتياطي العالمي في منطقة الشرق الأوسط إذ تساهم بنسبة 47% من الاحتياطي العالمي سنة 2016 أي ما يعادل 813.5 مليون برميل تساهم فيه السعودية باحتياطي 226.5 مليون برميل والعراق والكويت والإمارات بـ 153، 101.5 ، 97.8 مليون برميل على التوالي أما إيران فتساهم بـ 158.4 مليون برميل كما يبينه الجدول 2. وتساهم منطقة أمريكا الجنوبية بـ 19.2% من الاحتياطي العالمي لسنة 2016 بـ 327.9 ووحدها فنزويلا تساهم بـ 300.9 مليون برميل منه ،أما أمريكا الشمالية فتساهم بـ 13.3% من الاحتياطي يتركز في كندا بـ 171.5 مليون برميل والولايات المتحدة بـ 48 مليون برميل .أما أوروبا وروسيا فتقدر نسبة مساهمتها في الاحتياطي العالمي بـ 9.5% يتركز في روسيا بـ 109 مليون برميل أما أفريقيا فتساهم بـ 7.5 % أي بقيمة 128 مليون برميل يتركز في ليبيا ونيجيريا والجزائر بـ 48.4 ، 37.1 ، 12،2 مليون برميل . أما منطقة آسيا المحيطية فتساهم بـ 2.8% ويوضح الجدول التالي اكبر الدول من حيث الاحتياطي العالمي.

الجدول 2: أكبر الدول من حيث الاحتياطي العالمي للنفط سنة 2016

الدولة	الاحتياطي مليون برميل
فنزويلا	300.9
السعودية	266.5
كندا	171.5
إيران	158.4
روسيا	109.5
الكويت	101.5
الإمارات	97.8
ليبيا	48.4

المصدر: BpstatisticalReview of world Energyjune 2017

2- الاحتياطي المحتمل: يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من النفط بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد وهذه الكميات الإضافية يمكن الحصول عليها عن طريق تطوير حقول النفط لتصل إلى أقصى حدودها الإنتاجية¹؛

3- الاحتياطي غير المكتشف: وهو عبارة عن كميات النفط التي يأمل اكتشافها في آبار غير معروفة أنيا والتي يمكن استخراجها ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية التي يمكن إن تتطور في المستقبل².

ثانيا- الإنتاج: يعتبر الإنتاج من النفط حديث العهد إذا ما قورن بإنتاج الفحم أو المعادن الرئيسية الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها، ولقد حقق زيادة تدرجية منتظمة بالرغم من إن هذا الإنتاج يتميز بالانتقال من منطقة الأخرى، بمعنى انه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالنفط ويحدث ذلك في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة. ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود من طرف الدول المتخلفة الحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها ويستخدم النفط كمصدر لطاقة في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية³.

¹ محمود يونس وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، لبنان، 1986، ص 177.

² محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفاس، ط 1، لبنان، 2010، ص 34.

³ زمال وهيبه، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص 24.

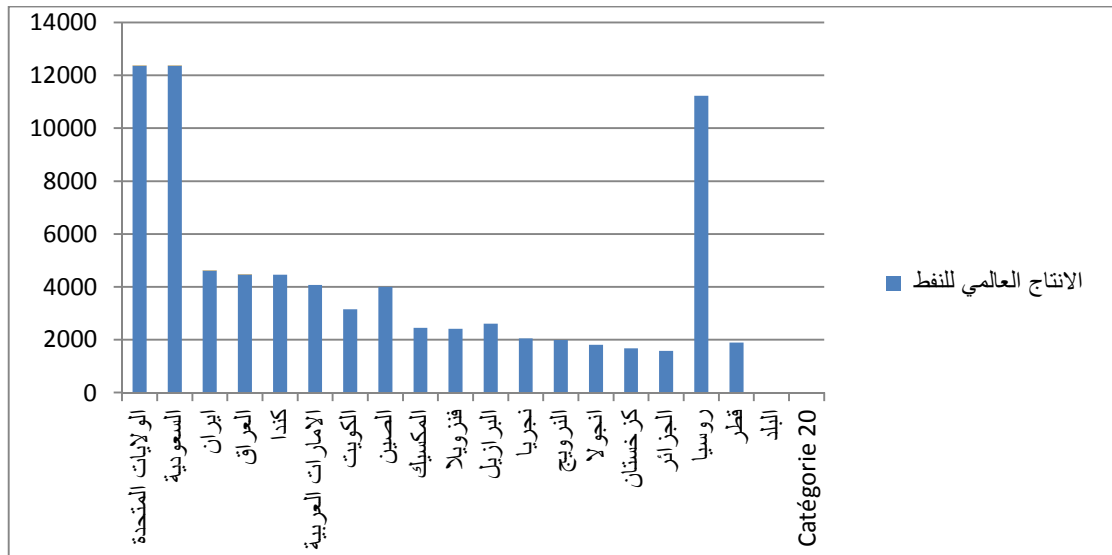
الجدول 3: تطور الإنتاج العالمي للنفط من 2006-2016 الوحدة: ألفبرميل يوميا

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
19270	19733	18833	16948	15545	14317	13841	1344	13156	13628	13722	أمريكا الشمالية
7474	7761	7659	7407	7376	7436	7404	7384	7430	7343	7498	أمريكا الجنوبية
17716	17479	17206	17174	17127	17387	17694	17754	17574	17795	17582	روسيا وأوروبا
31789	30065	20515	28513	28518	28136	25822	24765	26430	25348	25765	الشرق الأوسط
7892	8297	8307	8612	9247	8464	10065	9838	10218	10268	10014	إفريقيا
8010	8369	8307	8252	8372	8285	8426	8038	8086	7962	7938	آسيا المحيطية
92150	91704	88826	86606	86183	84026	83251	81222	82894	82334	82519	المجموع

المصدر: BpstatisticalReview of world Energyjune 2017

من خلال الجدول يتضح لنا إن الإنتاج العالمي شهد زيادة تقدر بـ 11.67% في عام 2016 مقارنة بعام 2006 ويعود ذلك إلى التحسن الاقتصادي الذي شهدته عدد من الدول الصناعية وكذلك بدأ إنتاج الولايات المتحدة لكميات إضافية من النفط الصخري كما حافظت منطقة الشرق الأوسط على صادراتها كأكبر منطقة إنتاج في العالم والذي يقدر عام 2016 بـ 31.789 مليون برميل يوميا أي بنسبة 34,49% من حجم الإنتاج العالمي تليها أمريكا الشمالية بإنتاج 19.270 مليون برميل يوميا ثم روسيا وأوروبا بإنتاج 11.716 مليون برميل ثم آسيا المحيطية بـ 8.010 مليون برميل تليها إفريقيا وأمريكا الجنوبية بـ 7.892 و 7.474 برميل يوميا.

الشكل 2: أكبر الدول المنتجة للنفط في سنة 2016



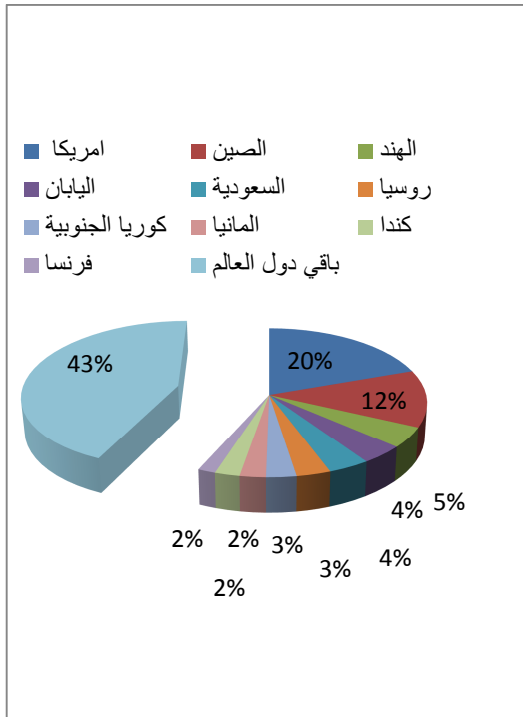
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على BpstatisticalReview of world Energyjune 2017

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الإنتاج العالمي لسنة 2016 بإنتاج يقدر بـ 12.354 مليون برميل يوميا أي بنسبة 13,4% من الإنتاج العالمي عرف الإنتاج الأمريكي زيادة منذ سنة 2013 وهذا لاستغلالها للنفط

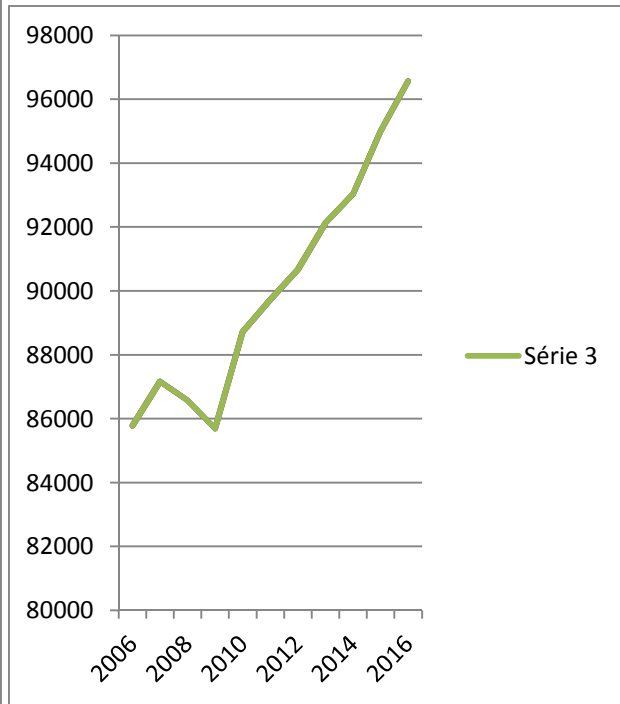
الصخري من ما جعلها تأخذ الصدارة في الإنتاج تليها المملكة السعودية بإنتاج يقدر بـ 12.349 مليون برميل يوميا أي بنسبة 13,4 % وتعتبر المملكة السعودية الراجح دائما في السوق النفطية لإنتاجها الغزير وقلة استهلاكها مقارنة بالولايات المتحدة إذ يوجه اغلب إنتاج السعودية للتصدير في شكله الخام وبأسعاره الرخيصة وجزء منه فقط يوجه لتلبية الاحتياجات الداخلي، ثم تأتي روسيا بإنتاج 11.227 مليون برميل يوميا مساهمة بنسبة 12,2% ثم إيران بـ 4.600 مليون برميل والعراق بـ 4.465 مليون برميل في حين نجد الجزائر تنتج 1.579 مليون برميل يوميا بنسبة 1.7%.

ثالثا-الاستهلاك العالمي للنفط: نلاحظ من المنحنى أن الاستهلاك العالمي للنفط قد عرف زيادة من 2006 إلى منتصف 2007 من 85.77 مليون برميل يوميا إلى 87.161 مليون برميل يوميا ثم عرف تراجع إلى غاية سنة 2009 إلى 85.691 بعد تقلص النمو العالمي بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008 وأثرها على الاقتصاد العالمي .

الشكل 3: الاستهلاك العالمي للنفط



المنحنى 1: تطور الاستهلاك العالمي للنفط



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على BpstatisticalReview of world Energyjune 2017

ليشهد بعد ذلك تزايد مستمر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016 من 88.722 مليون برميل ليصل إلى 96.558 مليون برميل. تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 20% من النفط للتطور الصناعي والتكنولوجي فيها والكثافة السكانية العالية، وتوسع استخدامات النفط ومشتقاته في الولايات تليها الصين بنسبة 12% من الاستهلاك العالمي للنفط فالصين حاليا من أكبر الدول اقتصاديا تتميز بالكثافة السكانية العالية إذ يتجاوز عدد سكانها المليار نسمة، ولدوافع بيئية وصحية تحاول الصين تقليل استهلاكها من الفحم وهذا جعل

استهلاك النفط يزيد في هذه الدولة مقارنة بسنوات سابقة، ثم تليها الهند بنسبة 5%، اليابان بنسبة 4 والسعودية بـ 4% فروسيا وكوريا الجنوبية بنسبة 3% أما ألمانيا وكندا وفرنسا بنسبة 2% في حين بقية العالم يستهلك ما يقدر بـ 43%.

إذا فكل من احتياطي النفط والإنتاج والاستهلاك يشهد زيادة وارتفاع حيث يتركز الإنتاج والاحتياطي في دول الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وأما الاستهلاك فيتركز في الدول الصناعية ذات الأنشطة المتوسعة والكثافة السكانية المرتفعة مثل أوروبا ودول جنوب شرق آسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

واهم ما نستخلصه من هذا المبحث أن النفط مادة أولية ومصدر من مصادر الطاقة الأحفورية الناضبة يتكون من عنصر الكربون والهيدروجين ويحظى بأهمية كبيرة وفعالة حيث يعتبر سلاح استراتيجي في يد الدول المنتجة والمستهلكة، يوجد في عدة أنواع وأصناف حسب الوزن ينقسم إلى ثقيل وخفيف ومتوسط وحسب درجة الكبريت فيه ينقسم إلى حلو وحامض ، وهذه التقسيمات هي التي تحدد جودة النفط، أما من حيث قياسه فهناك عدة وحدات لقياس النفط حيث يتم قياسه حسب الوزن وحسب الحجم ، أما بخصوص توقعه فهو يتواجد في كل مناطق العالم لكن بشكل متفاوت من منطقة لأخرى حيث يتركز الاحتياطي العالمي للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا وهي بدورها الدول المنتجة للنفط أما التي تعاني شح ولها حاجة كبيرة لهذه المادة فهي الدول المستهلكة له.

المبحث الثاني: أسعار النفط في السوق النفطية

إن التداول الواسع للنفط والدور الذي يلعبه جعله سلعة استراتيجية تأخذ نصيب من التجارة العالمية ولهذا دعت الضرورة لإيجاد سوق لتداول هذه السلعة الاستراتيجية تجمع البائع والمشتري من أجل ضبط سعر هذه السلعة كون هذا الأخير يتميز بالتذبذب والتقلب وهذا ما يؤثر على الأطراف الفاعلة في هذه السوق وستتناول في هذا المبحث السوق النفطية والأسعار فيها والأطراف المتحكمة فيها:

المطلب الأول: السوق النفطية

لكل مورد أو مادة يتم تداولها سوق خاصة بها يلتقي فيها البائع والمشتري ولها طرف فاعلين يتحكمون فيها ويسيرونها والنفط كمورد له أيضا سوقه الخاصة به وستتطرق في هذا المبحث إليها ونعرف ما هي الخصائص التي تميزها عن غيرها والأطراف الفاعلين فيها :

أولاً- مفهوم السوق النفطية

1-تعريف السوق النفطية: هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلع النفطية خاصة الخام منا بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين

الدول المستهلكة والمنتجة والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمه البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى¹.

2- خصائص السوق النفطية: أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع والخدمات الأخرى في أنها تتحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة في صناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات، والذي يظهر جليا من خلال الخصائص التالية: ²

- تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، ونتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تنقلص أو تتكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما عليه لتغير السعر، ومن ناحية أخرى فإنه ولتطوير قدرات الإنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني إن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، مما يعني إن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت ضيقة يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق؛

- بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة الطلب والعرض تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز للاستثمارات الجديدة، بمعنى إن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب في الأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات.

ثانيا -أنواع الأسواق النفطية:

1- سوق نيويورك: نايمكس (NYMEX) وهي أول سوق بدأ بتداول العقود الآجلة عام 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية وتغطي منطقة أمريكا الشمالية وفيها تقيم عقود مبادلاتها الآجلة على النفط وفق سعر خام متوسط غرب تكساس، وكما يدل اسمه فإن أغلبه ينتج في غرب تكساس. فإن هذه العقود تستخدم الآن كمرجع للتسعير الدولي للنفط الخام لحوالي 12 إلى 15 مليون برميل يوميا من النفط المباع في العالم، ونقطة التسعير فيه هي مدينة كوشينج لولاية اوكلاهوما بسبب موقعها الاستراتيجي على تقاطع خطوط أنابيب النفط في الموانئ الأمريكية التي تمكنها من التصدير لأنحاء العالم كافة³.

بالرغم من أن النفط الخام في العالم المسعر بخام برانت هي أكثر من تلك المسعرة بخام متوسط غرب تكساس، إلا أن عقد مستقبليات خام غرب تكساس في بورصة نيويورك NYMEX هي الأوسع

¹ ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ط2، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2005، ص 29

² مريم شطبي، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر، 14 ماي 2015، ص 3.

³ نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، ط1، دار إحياء التراث العربي، لبنان 2011 ص 96.

تداول في العالم إذ يتداول يوميا ما يقارب 150 ألف عقد في NYMEX وهذا الحجم من النفط الخام يساوي تقريبا ضعف الإنتاج اليومي العالمي .

2- سوق النفط الدولية: (IPE) (International Petroleum Exchange) مقره في لندن وقد بدأت في التداول العقود الآجلة للنفط منذ عام 1981م وهو اكبر أسواق النفط في أوروبا وفي هذه السوق يستخدم خام برانت كمعيار للتسعير للتعاملات، حيث يستخدم كقاعدة مقارنة مرجعية لما يقارب 40 إلى 50 مليون برميل من النفط المباع يوميا، وان اغلب إنتاج خام برنت يتم شراؤه من الدول الأوروبية وبعض الدول الإفريقية وان 20% من استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام تأتي منه، وان مبيعات النفط الخام المستندة الى خام برنت تأتي من غرب أفريقيا وشمال غرب أوروبا. إن ما يؤثر في مزيج برنت في المستقبل كمؤشر للنفط، هي أن حقول الشمال مشرفة على النضوب، فقد أنخفض إنتاجها من ما يقارب 700 ألف برميل يوميا في بداية تسعينات القرن الماضي إلى ما يقارب 350 ألف برميل يوميا في عام 2002، ومن المتوقع أن يستمر الإنتاج بالانخفاض خلال السنوات القادمة، مما يؤدي إلى احتمال انخفاض نوعيته بحيث يكون أكثر ثقلا وحمضية وهذا ما ينعكس على قوة أسعار برنت كمعيار عالمي؛

3- سوق النفط الدولية بسنغافورة (International Monetary Exchange Singapore): تأسس عام 1989 في الشرق الأقصى، ويتبع معيار خام دبي وهو نفط خام متوسط الكثافة (31 درجة) وبمحتوى كبريتي عالي (حامض) (0,60%)، ويستخدم كمعيار لتسعير مبيعات النفط المشتري في آسيا، وتبلغ الكمية المباعة منه حوالي 10 إلى 15 مليون برميل يوميا، ونفط دبي القياسي هو النفط الذي تنتجه شركة دبي المحدودة من حقل يسمى "فتحا" الذي اكتشف عام 1966 م وتهيمن على هذه السوق شركات النفط والمصارف وشركات التجارة الغربية¹، مع مشاركة آسيوية قليلة مما جعل هذه السوق أكثر حساسية لظروف التداول الغربية، ونتيجة لانخفاض خام دبي فقد تم إضافة خام عمان إلى قاعدة الخام المرجعي في عام 2001².

ثالثا- الأطراف الفاعلة في السوق النفطية: يمكن إجمالاً تحديد الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي في أربعة أطراف أساسية تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب وهذه الأطراف هي: الشركات النفطية والدول المنتجة المنظمة وغير منظمة للأوبك عبر شركاتها الوطنية والدول المستهلكة.

- 1- **الشركات النفطية التقليدية:** كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصا الشركات الاحتكارية السبعة منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينات هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية،
- 2- فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها، وكان التحكم المطلق في تحديد الأسعار هو أهم أدوات التي استخدمتها الشركات للتحقيق السيطرة الكاملة على

²مرجع سابق ص 97.

سوق النفط، وقد ساعدتها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها، بدأت معالم الساحة النفطية الدولية في التغير مع بداية السبعينات تحت تأثير حركة تحول هيكلية كان في تركيبة السوق، إذ أن إقدام جل البلدان المنتجة على تأمين قطاعاتها النفطية، فقدت الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة الكثير من الامتيازات التي كانت لها من قبل ، وأصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن نسبة 60% من الإنتاج الكلي بداية عام 1973، لا يمثل في نهاية السبعينات سوى نسبة 15%، فرض الوضع الجديد على الشركات النفطية الكبيرة ضرورة تغير أسلوب عملها المعتاد من قبل، وإعادة صياغة علاقاتها مع البلدان المنتجة بالشكل الذي يسمح لها بالتكيف مع الشروط الجديدة ، وهو ما شرعت في تطبيقه من خلال ربط نوع جديد من العلاقات عند تعاملها مع الدول المنتجة وأصبحت تسعى إلى نسج علاقات عمل تقوم على المشاركة مع الشركات الوطنية الصاعدة في هذه الدول، وبعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات النفطية الكبيرة تجاوز الصدمة والعودة بقوة إلى الساحة النفطية الدولية وتأكيد مكانتها المثالية.¹

2- نادي البلدان المنتجة الأعضاء في منظمة أوبك: إن الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة النفطية هي الدول المنتجة، لقد كان دور هذه الدول قبل السبعينات غائب تماما لان اغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال ولم يكن باستطاعتها تغير ميزان القوى الذي كان في صالح الشركات النفطية الاحتكارية، رغم إدراكها إن هذه الشركات العاملة فوق أراضيها لا تراعي إلا مصالحها الخاصة، وأكثر من ذلك تقوم باستغلال ثرواتها مقابل إتوات زهيدة . بدأ الوضع في التغير نسبيا في بداية الخمسينات، مع انطلاق المحاولات الأولى الانفرادية الهادفة إلى استرجاع الحقوق المسلوقة وذلك توازيا مع صعود تيار الاستقلال السياسي وكان أشهر المحاولات هي تلك المحاولة التي قام بها مصدق في إيران عام 1953، والتي فشلت في ما بعد بسبب التدخلات الغربية التي لم يكن ليرضيها بسط بلد ينتمي للعالم الثالث سيادته الكاملة على ثرواته النفطية، إن فشل هذه التجربة أعطت درسا للدول النامية إن العمل الفردي محكوم عليه بالفشل وانه لا شيء غير العمل الجماعي يستطيع على الأقل انتزاع بعض التنازلات من هذه الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة التي تقف وراءها دول صناعية كبرى، بدا الوعي بضرورة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي في التبلور شيء فشيء واتجه التفكير منذ البداية إلى تكتل في شكل منظمة دولية أولية تقوم بالدفاع عن حقوق المنتجين. وتحققت الفكرة بعدما بادرت مجموعة من الدول المنتجة إلى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط في سنة 1960 كان الهدف من تأسيس المنظمة والعمل على تحقيق الموازنة بين المصالح الوطنية للدول المنتجة من جهة والمصالح الاقتصادية للدول المستهلكة والشركات النفطية العالمية المحتكرة من جهة أخرى لقد نجم عن إنشاء هذا الكيان الجديد آثار هامة على صناعة النفط حيث نجحت الدول المنتجة في أخذ زمام المبادرة من الشركات النفطية فكانت البداية بطرح بعض المطالب والاستماتة في الدفاع عنها ، إن رفع سقف هذه

¹ميهور مسعود، مرجع سابق ، ص ص 77-78.

المطالب شيء فشيء رغم مرور عدة عقود من الزمن منذ نشأة المنظمة عرفت فيها هذه الأخيرة فترات المد والجزر ، فإن تأثيرها لا يزال موجود لقد ساعد تركيز الاحتياطات الكبيرة في بلدانها على حفظ هذا التأثير¹؛

3-المنتجون غير الأعضاء في منظمة الأوبك: لجأت الشركات النفطية الكبيرة بعد تحولات السوق النفطية في السبعينات إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية مدعومة في ذلك بدولها التي كانت تبحث عن تنويع مصادر التمويل وقد أدى هذا الاستثمار إلى ظهور مناطق إنتاج جديدة وبروز دور البلدان المنتجة غير الأعضاء وقد برز دور البلدان غير الأعضاء في الأوبك بقوة ابتداء من سنوات الثمانينات ، وذلك بعد تجاوز إنتاج هذه البلدان إنتاج بلدان المنظمة حيث بلغ مثلاً في عام 1985 نسبة 70% من حجم الإنتاج الكلي ورغم إن هذه النسبة تراجعت كثيراً بعد ذلك إلا أن حجم الإنتاج في هذه البلدان (روسيا مستثناة) لا يزال في ارتفاع مستمر²؛

4- نادي البلدان المستهلكة " للوكالة الدولية للطاقة " : هي منظمة أنشأت من طرف الدول المستهلكة ذات سمة احتكارية تمثل احتكار المستهلك تأسست في 15 أكتوبر 1974 بدعوى من الولايات المتحدة الأمريكية ، يصل عدد الأعضاء فيها إلى 28 عضو. نشأت هذه الوكالة بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 والموقف العربي بخفض الإنتاج وخطر التصدير لبعض الدول التي ساعدت إسرائيل في الحرب ، وتمثل أهداف هذه الوكالة في:

- تخفيض استهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب واتجاه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب احتمال زيادة الإنتاج عن مستوى الاستهلاك وذلك من خلال تشجيع استعمال مصادر الطاقة البديلة

- تكثيف الجهود والاستثمارات في الاستكشاف والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج منطقة دول الأوبك خاصة في بحر الشمال والسواحل الأمريكية واليابان وغيرها على الرغم من ارتفاع التكاليف؛

- الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة ؛

-السعي لضم شركات النفط الكبرى والمشكلة في لجنة استشارية بغية الاستفادة من إمكانياتها الفنية والإدارية الهائلة وخبراتها الطويلة في التعامل مع المنتجين وكذلك تكوين وتنمية مخزون النفط بما يكفي للاستهلاك 90 يوماً على الأقل على أساس متوسط الاستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للاستيراد³.

إذا السوق النفطية هي المكان الذي يتم فيه تداول النفط كسلعة ويحدد فيها ثمنه بما يناسب البائع والمشتري المتمثلين في الأطراف الفاعلة في هذه السوق وهم الدول المنتجة المتمثلة في دول أوبك والدول خارج أوبك إضافة إلى الشركات النفطية التي تستثمر في القطاع النفطي والمشتري المتمثل في الدول المستهلكة وهي المنظمة للوكالة الدولية للطاقة ويوجد عدة أنواع لهذه السوق حيث تتميز كل سوق عن الأخرى.

¹مرجع سابق، ص 78

²مرجع سابق، ص 99.

³موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009-2010، ص 92.

المطلب الثاني: ماهية سعر النفط

أي سلعة يتم تداولها إلا ولها ثمن يدفعه المشتري للبائع مقابل الحصول على هذه السلعة وهي مقدار لقيمة هذه السلعة وسنتناول في هذا المطلب سعر النفط وأنواعه:

أولاً - تعريف السعر: السعر بمفهومه العام هو عبارة عن التعبير النقدي لقيمة السلعة في وقت ومكان معين وعليه فالسعر النفطي هو القيمة النقدية معبر عنها بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من النفط حيث يتفاوت سعر البرميل حسب درجته ونوعيته فيتصدر النفط الخفيف الحلو قائمة النفط الأعلى ثمناً في أسواق النفط العالمية. ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وينظر إليها على أنها المحرك لظاهرتي التضخم والركود الاقتصادي¹.

ثانياً-أنواع سعر النفط: هناك عدة أسعار للنفط منها:

1-السعر المعلن: يقصد بها الأسعار المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل والتي تحنكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية .

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المعلن لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عنها البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع ، وظهرت الأسعار المحققة منذ أواخر الخمسينات ، وقد عملت بها الشركات الوطنية في الدول النفطية وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة كما تتأثر أيضاً هذه الأسعار بالعلاقات الدولية على الأسعار المحققة²؛

3- سعر الإشارة: هو عبارة عن سعر النفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات. وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين. ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن أو المحقق لعدة سنوات؛

4-سعر الكلفة الضريبية: هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام،

¹أحسين عثمانى، سمير شيبان، اثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2017، ص 543.

²حمزة بن الزين، وليد فرونقة، اثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية عدد 2016/03، ص 87.

وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة ، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام.¹ السعر النفطي هو قيمة النفط في السوق الدولية أو ثمن تداوله ويختلف حسب درجة ونوعية النفط ، ويوجد عدة أنواع له وهي السعر المعلن والمتحقق، وسعر الإشارة وسعر الكلفة الضريبية وكل واحد يختلف عن الثاني.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط 1990-2016

تتميز أسعار النفط بالتذبذب والتغير من فترة لأخرى بحيث لا تتميز بالثبات وسنقوم في هذا المطلب بدراسة أسعار النفط في الفترة (1990-2016).

أولاً -تطور الأسعار من 1990-2000:تأرجحت أسعار النفط في النصف الأول من التسعينات حول 20 دولار للبرميل ولكن مع حدوث الأزمة العالمية في عام 1997 قادت الأسواق إلى التهاوي، تزامنا مع القرار السيئ لمنظمة الأوبك التي اجتمعت في العاصمة الأندونيسية جاكارتا بزيادة سقف إنتاجها غافلة عن الركود الاقتصادي الذي يجتاح ما يسمى بالنمور الآسيوية مما أدى إلى انهيار الطلب الذي تزامن مع عودة صادرات النفط العراقي إلى السوق تحت رعاية الأمم المتحدة تحت ما يسمى برنامج النفط مقابل الغذاء.² أدت تلك العوامل إلى هاوية غير مسبوقة، مع هبوط سعر البرنت ليصل إلى الحضيض عند أقل من 11,29 دولار في مارس 1998 إثر الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها غالبية الدول النفطية بعد انخفاض أسعار النفط في عام 1998³، بدأت تلك الدول في بدل مساعي مكثفة لتحسين الأسعار واكتسبت تلك المساعي بانضمام السعودية إليها حيث أنها اكبر منتج للنفط بين دول الأوبك وهي اكبر مصدر للنفط في العالم وهي عادة اكبر الدول التي تحافظ على رفع أسعار النفط بشكل كبير وكان انضمامها لمساعي رفع الأسعار يعني انه ليس هناك من بين المنتجين من هو ضد اتخاذ إجراءات لرفع الأسعار وفي مارس 1999 توصلت دول الأوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارج الأوبك وعلى رأسها المكسيك إلى اتفاق يقضي بخفض الإنتاج العالمي للنفط بمقدار 2,1 مليون برميل في اليوم منها 1,8 مليون برميل تلتزم دول الأوبك بخفضها من إنتاجها على أن يستمر الالتزام بهذا الاتفاق حتى مارس 2000، وبالفعل أدى هذا الاتفاق إلى رفع الأسعار وتحسن النمو الاقتصادي كثيرا في عام 1999 بعد خروج اليابان ودول شرق آسيا من الركود الذي عانت منه حيث بلغ معدل النمو الناتج العالمي 3,4% عام 1999 مقارنة بـ2,7% في 1998 ما يعني تزايد الاستثمارات الجديدة وارتفاع مستوى الاستثمارات القائمة وتزايد الطلب على النفط مع جمود

¹أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، أطروحة غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015-2016 ص 95.

² J. W. Anderson. The Surge in Oil Prices: Anatomy of a Non-Crisis ; Resources for the Future ;April 2000 .p.4.

³قطوش رزق، بن لوكيل رمضان ، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد 17 ، السداسي الثاني، ص 180.

العرض العالمي فتحسنت الأسعار بدءاً من الربع الثاني من عام 2000 واستمر هذا الاتجاه حتى وصل سعر البرميل 28,22 دولار للبرميل¹.

ثانياً - تطور الأسعار فترة 2000-2008 : شهدت هذه الفترة ارتفاع كبير في أسعار النفط حيث ارتفع سعر البرميل من 25 دولار للبرميل من نوع برنت سنة 2000 إلى 97,28 دولار للبرميل سنة 2008، ولكن هذه الفترة بحد ذاتها شهدت بعض الاضطرابات حيث عرفت الأسعار انخفاض في مستوياتها خلال عام 2001 حيث بلغ سعر البرميل 24,44 دولار للبرميل وهذا راجع لإحداث سبتمبر فبالرغم إن تلك الأحداث عادة ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار إلا أن أسعار النفط بقيت عند مستويات مما يدل على قدرة منظمة الأوبك في الحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يخدم مصالحها ومصالح الدول المستهلكة، وقامت المنظمة مع نهاية عام 2001 بالتأكيد على العمل بالقرار المتعلق بخفض الإنتاج بـ1,5 مليون برميل يومياً وبدأت دول أوبك تجني ثمار ذلك القرار مع انطلاقة عام 2002 حيث أخذت الأسعار في الارتفاع لتصل 25 دولار، وشهدت السوق النفطية خلال هذه الفترة العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار منها²:

- الزيادة غير مسبوقه في الطلب على النفط من طرف الاقتصاديات الناشئة وعلى رأسها الصين والهند؛
 - الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط؛
 - تعليق الصادرات العراقية لفترة شهر؛
 - عدم الاستقرار في فنزويلا حتى نهاية عام 2002 مما أدى إلى تعليق صادراتها النفطية؛
 - الاضطرابات في نيجيريا.
- وبعد 2002 أخذت الأسعار في الزيادة بوتيرة متفاوتة ومضطربة من سنة إلى أخرى حتى وصلت إلى 97,28 دولار للبرميل سنة 2008.³

ثالثاً- تطورات الأسعار من 2008 إلى 2014: شهد عام 2008 العديد من التطورات لاسيما في ما يتعلق بالقفزات الكبيرة لأسعار النفط والأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص وما نتج عنها من ركود اقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط⁴، فادى هذا إلى تراجع أسعار النفط إلى 66,61 دولار للبرميل سنة 2009 ليعاود الارتفاع في سنة 2010 إلى 99,5 دولار للبرميل بعد تحسن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط وكذلك انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو

¹ إبراهيم نافع، الاتجاهات الاستراتيجية ل 2000، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2001، ص 87

² عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها اقتصادياً على دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، 2016، ص 27.

³ مرجع سابق ص 27.

⁴ نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، مداخلة بعنوان العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، جامعة القادسية 2010 ص 8.

واستمر الارتفاع في أسعار النفط في السوق العالمية ففي عام 2012 وصل سعر البرميل إلى 111,6 وفي عام 2013 انخفض إلى 108,5 دولار للبرميل وبعد ثلاث أعوام من المستويات المرتفعة للأسعار خلال الفترة الممتدة من جانفي 2011 إلى جوان 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض وزادت حدة انحدارها مع إعلان الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بحوالي 50% في ديسمبر 2014.¹

رابعا- تطور الأسعار من 2014 -2016: شهدت أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014 انخفاضا واستمر الانخفاض لتصل الأسعار لمستويات متدنية مقارنة بالسنوات الأربعة السابقة حيث وصل سعر البرميل إلى حدود الـ30 دولار للبرميل نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا وإجمالا فقد سعره ففي بداية 2014 كان سعره 105,6 دولار للبرميل ليصل في جانفي 2016 إلى 26,5 دولار وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازنتها في وضعية صعبة ويرجع هذا الانخفاض المتواصل لأسعار النفط إلى مجموعتين رئيسيتين من الأسباب²:

1- أسباب اقتصادية: وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، مع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخري، وتباطؤ الطلب العالمي نتيجة التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل ، إضافة إلى التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة ساهم في تراجع الأسعار؛

2- أسباب سياسية: ارجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانهيار الحالي لأسعار النفط إلى التغيير السياسي البحت وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان "حرب المضخات وبنى تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية من أجل تخفيض أسعار النفط والغاز مما سيؤثر على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأكبر في تراجع الاقتصاد الروسي بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجز بقيمة 8,6 مليار دولار في سنة 2014 نتيجة هبوط الأسعار³، هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كل من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية، مهما

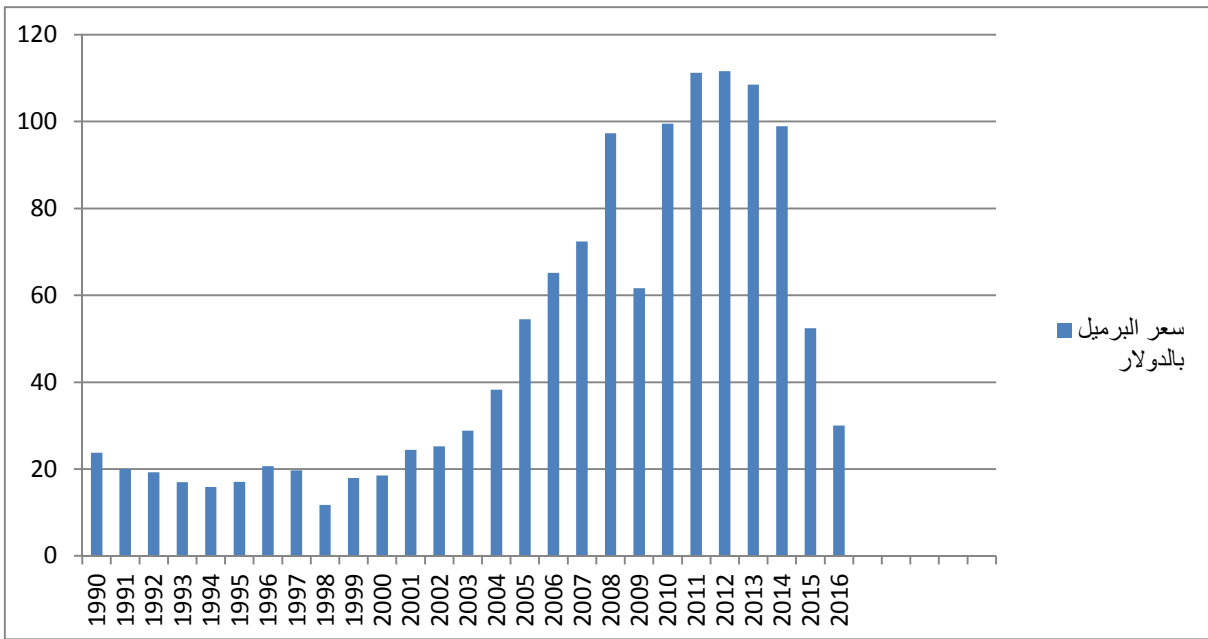
¹ فطرش رزق، بن لوكيل رمضان ، مرجع سابق ص ، 182.

² جمعة رضوان ، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، 2006-2007 ، ص 30.

³ فوقة فاطمة ، مرقوم كلثوم ، تقلبات أسعار النفط والبدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد رقم 3 -السداسي الثاني ، 2016 ، ص 23.

كانت الأسباب فالواقع هو انخفاض أسعار النفط ومن المتوقع أن لا تعود إلى تجاوز سقف 100 دولار في وقت قريب وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري لهذا يجب على الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الأزمة لتفادي حالة تآكل المدخرات المحققة لتفادي حالة الأزمات الداخلية مثل ما يحدث في فنزويلا التي تشهد بوادر أزمة داخلية لانخفاض وارداتها خاصة من السلع الغذائية.¹

الشكل 3: تطور أسعار النفط من 1990 – 2016



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على BpstatisticalReview of world Energyjune 2017

من خلال ما سبق نجد أن الفترة (1990-2016) عرفت تقلبات وتغيرات في أسعار النفط حيث ارتفعت في النصف الأول من التسعينات وبعدها عرفت تراجع حاد مما أدى إلى حدوث أزمة نفطية لتشهد ارتفاع في مطلع الألفية ثم عادت لتراجع من جديد في سنة 2014 .

إن أهم ما نستنتجه من هذا المبحث يوجد سوق لتداول السلع النفطية تتميز بعدة خصائص تميزها عن الأسواق الأخرى ويوجد عدة أسواق نفطية أبرزها سوق نيويورك وسوق سنغافورة وسوق لندن ، الأطراف الفاعلة في هذه السوق هي الدول المنتجة المتمثلة في دول أوبك والدول المنتجة خارج أوبك إضافة والدول المستهلكة المتمثلة في دول الوكالة الدولية للطاقة كما تعد الشركات النفطية من ابرز الفاعلين في هذه

¹مرجع سابق ص23 ؛

السوق، أما أهم العمليات التي تتم فيها هي تحديد سعر النفط وهو القيمة النقدية للنفط معبر عنها بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد منه، ويوجد عدة أنواع من السعر فالذي تعلنه الشركات النفطية يتمثل في السعر المعلن ، لكن هذا السعر يخضع لتسهيلات و حسومات متنوعة يوافق عنها البائع والمشتري وهو السعر المتحقق ، إضافة إلى وجود سعر وسيط بينهما وهو سعر الإشارة أما السعر الذي يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام وهو سعر لكلفة الضريبية، وأسعار النفط كغيرها من الأسعار تتميز بالتذبذب فمرة يشهد ارتفاع ومرة أخرى يشهد انخفاض تبعا لعوامل سياسية واقتصادية فعلى سبيل المثال عرف تغيرات عديدة في فترة (1990-2016) حيث شهد ارتفاع من 1990 إلى 1998 ثم بعدها انخفاض إلى غاية سنة 200 ثم عاود الارتفاع من جديد ليبلغ أعلى قيمة له في الفترة (2008-2014) ثم بعدها شهد تراجع .

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط

تعد السوق العالمية للنفط من أهم الأسواق في العالم وتحتل مكانة عالية وخاصة بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة والشركات النفطية ففيها يتم تحديد أسعار النفط وان فهم آلية تسعيره فيها يتطلب الوقوف عند العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر عليه من العوامل الجيوسياسية واقتصادية ومناخية وتؤثر على العاملين الرئيسيين في تحديد الأسعار وهما العرض النفطي والطلب وعالية سنتناول في هذا المطلب العرض العالمي للنفط و الطلب العالمي للنفط والعوامل الأخرى.

المطلب الأول: العرض العالمي للنفط

عند اعتبار النفط سلعة يتم تداولها في السوق العالمية للطاقة وهناك دول تنتج هذه السلعة وأخرى تستهلكها فلا بد أن يكون عرض عالمي لهذه السلعة في الأسواق العالمية وهذا العرض بحد ذاته يتأثر بمجموعة من المتغيرات وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً-تعريف العرض النفطي: هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة بائعين ومشتريين وخلال فترة محددة أو معلومة¹.

ثانيا - العوامل المؤثرة في العرض النفطي: هناك عدة عوامل تؤثر على العرض النفطي ومنها:

1- مقدار الطلب على النفط: يعتبر الطلب النفطي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي ،لان الطلب هو من يخلق العرض ،فعندما يلاحظ منتج النفط إن هناك زيادة في الطلب على النفط سيتجهون لا محالة

¹عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط اوبك في ظل سوق النفط العالمي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010 ، ص 124.

إلى زيادة عرضهم في السوق، أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم، من هذه النظرة نقول هناك علاقة قوية بين عاملي الطلب والعرض السوقي للسلعة البترولية، الذي تتحدد وفقها الأسعار فعندما يكون هناك طلب يفوق العرض تتجه الأسعار للزيادة فتسعى الدول المصدرة للنفط إذا كان باستطاعتها عرض كميات إضافية من البترول للحصول على عوائد تمول بها اقتصادها وإذا وصلت إلى أقصى إنتاجها توجه مداخلها المالية الإضافية الناتجة عن ارتفاع الأسعار إلى الاستثمار في المجال النفطي في المدى البعيد عندما يكون هناك طلب يقل عن العرض تتجه الأسعار للانخفاض فتحاول الدول المستهلكة رفع مخزوناتا وزيادة استهلاكها للنفط والعكس بالنسبة للدول المصدرة للنفط؛

2- سعر السلعة النفطية: إن مقدار ومستوى سعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فارتفاع السعر وتزايد عموما حافز مؤثر على زيادة العرض، والعكس في حالة تناقص أو انخفاض السعر فبدوره يؤدي إلى تناقص وانخفاض العرض. مع الملاحظة في هذا الشأن التغير في السعر وما يؤديه بالتالي تغير الكمية النفطية المنتجة والمعروضة في المدى الزمني وكذلك طبيعة وشكل السوق؛

3- المنافسة بين المنتجين للنفط: إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في أوبك، وكل طرف يحاول الظفر بأكثر حصة من السوق النفطي. إضافة إلى ذلك فإن المنافسة يمكن أن نجدها بين دول أعضاء منظمة الأوبك نفسها وهي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخم وهائل من النفط والتي تحاول بيع أكبر كمية ممكنة من النفط، أما الدول الضعيفة والمتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تعاني منها وبالتالي يصعب على الأوبك في بعض الأحيان فرض حصص الإنتاج لكل دولة.

4- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد إن هناك إمكانية الزيادة في الإنتاج عن طريق إنتاجية الآبار القديمة.

المستخلص من هذا المطلب أن العرض النفطي هو حجم النفط المتداول بين البائعين والمشتريين في السوق النفطية، ويتغير هذا العرض بتغير العوامل التي تؤثر عليه كسعر السلعة و الطلب عليها وكمية الإنتاج والاحتياطي إضافة إلى التنافس بين المنتجين والمستهلكين .

¹ مرجع سابق ص 124-125

المطلب الثاني: الطلب النفطي

إن تحديد سعر السلعة و عرضها في السوق العالمية يكون خاضع للطلب والإقبال عليها من طرف المشتريين أو المستهلكين لها وهو بحد ذاته يكون خاضع لتأثير العديد من العوامل الاقتصادية والطبيعية وسنتناول في هذا المطلب الطلب العالمي للنفط والعوامل المؤثرة عليه.

أولاً-تعريف الطلب النفطي: يتحدد على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجة المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

ثانياً-محددات الطلب على النفط: هناك عدة عوامل تتحكم في الطلب على النفط منها:

1-النمو الاقتصادي: يعد أهم عامل مؤثر على طلب النفط ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً وفق علاقة طردية، فبلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية ، اثر ذلك وبصورة فاعلة على تطور وتزايد الطلب على الطاقة وخاصة البترول منها، ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي على النفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية، والتي تزيد من طلبها على النفط وهناك أيضاً الأسواق الجديدة المتمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط¹؛

2- أسعار الطاقة البديلة: توجد علاقة طردية بين أسعار الطاقة البديلة والطلب على النفط ، فكلما زاد سعر الطاقة البديلة زاد الطلب على النفط لان التوجه يكون إلى البديل الأقل تكلفة وكلما قل سعر الطاقة البديلة قل الطلب على النفط لان التوجه العالمي يكون نحو الطاقة البديلة لتعويض النفط لأنها اقل تكلفة²؛

3-السياسات الضريبية: يستخدم النفط وعاء للضريبة في البلدان المستهلكة، ولهذا فإن ما تضيفه الحكومات على سعر النفط الخام يقلل من فاعلية ارتفاع أو انخفاض سعر النفط الخام في الطلب لأن العبرة بسعر المشتري الأخير، أما الإعانات السعرية التي تقدمها بعض الدول المنتجة للنفط قد واجهت في السنوات الأخيرة لرفعها وخاصة في المؤسسات المالية والدولية³؛

¹ إبراهيم لقلعة، تطور أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية، مجلة الباحث، عدد 12-2013، ص 11.

² سكرة جهينة فرج، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 26 حزيران 2015، جامعة البصرة، ص 51.

³ داود سعد الله ، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010 ، مذكرة الماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012 ، ص 12.

4-متوسط دخل الفرد: يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثير كبير فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشر لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من خلال مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية؛

5-المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف فلطالما تحكم المناخ بعدة أمور أهمها الطلب على الطاقة الحرارية والسردي التاريخي خير دليل على ذلك فارتفاع درجات الحرارة سيكون لها تأثير سلبي على الطاقة الحرارية والتي تعد الطاقة النفطية المورد الأساسي لها، أما في حالة انخفاض درجات الحرارة سيؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد النفطية وبالمثل الكوارث الطبيعية والتي لها هي الأخرى الأثر الأكبر على مستويات الطلب النفطي فالأزمة النفطية التي حدثت في سنة 1986 كان من بين أهم أسبابها اعتدال الطقس والذي كان معاكسا لما توقع في تلك الفترة فالدول المنتجة كانت تتوقع أن يكون شتاء بارد مما أدى زيادة إمداداتها الخطية غير أن ما حدث في الواقع كان العكس مما أدى إلى انخفاض نسبة الطلب وبالتالي أصبح المعروض يفوق ما هو مطلوب مما سبب حدوث صدمة في السوق النفطية كما أن الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد 2004 كان احد مسبباتها العوامل المناخية إذ عرفت تلك شتاء قارص خصوصا الدول المستهلكة الرئيسية بالإضافة إلى إعصار ايفان في خليج المكسيك مما تسبب في زيادة الطلب على المنتجات النفطي¹؛

4-السعر: يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة، والعكس صحيح . وهذا ما يمكن إسقاطه على الطلب النفطي كون النفط يعد سلعة اقتصادية مهمة، إذا ارتفعت أسعار النفط سيتسبب في انخفاض الطلب والزيادة في أسعار النفط قد يكون له تأثير سلبي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى الطويل كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي سيتحملها المستهلك الأخير، وهذا سيحتاج إلى فترة زمنية لتتأقلم مع هذه الزيادة الحاصلة فينخفض طلبه على النفط²، ويعبر عن هذه الاستجابة اقتصاديا بالمرونة السعرية حيث تعبر عن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة إلى نسبة التغير في سعرها³.

من ما سبق نستخلص أن الطلب العالمي للنفط هي الكمية المرغوبة منه والمطلوبة من طرف المستهلكين والتي تعبر عن حاجتهم إلى هذه المادة و هي تختلف من دولة الأخرى حسب الكثافة السكانية

¹ بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار البترول، المجلة الاقتصادية، عدد 7 ديسمبر 2017، ص95.

² مرجع سابق ص 95.

³ يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدینار الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2017-2018،

وتوسع الأنشطة الاقتصادية والصناعية فيها، كما يتأثر الطلب بسعر الطاقة البديلة وسعر النفط بحد ذاته، إضافة إلى المتغيرات الطبيعية المتمثلة في المناخ ودرجة الحرارة.

المطلب الثالث: المحددات الجيوسياسية والاقتصادية

إن النفط يتميز عن غيره من السلع في كون الطلب والعرض وحدهما غير كافين لتحديد أسعاره، فهناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية تلعب دور هام في تحديد أسعاره وتتمثل في:

أولاً- العوامل الجيوسياسية

1- النفط والأزمات السياسية: يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية ويرجع ذلك إلى بداية القرن الماضي عام 1914 حيث أصبحت سلعة النفط محرك أساسي ومهم في واقع الأزمات والصراعات الدولية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سجلت أسعار النفط مستويات تصل إلى 100 دولار برميل حيث تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي وأصبح النفط احد أهم الأهداف العسكرية واحد المقومات الأساسية في رسم الحدود السياسية، والاقتصادية وظل النفط من ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الدولية حيث كان له دور جديد كورقة حرب في أكتوبر 1973 م عندما استخدم العرب النفط سلاحا للضغط على الغرب لإجبار إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في 1967 م وقد أكد العرب باستخدام ورقة النفط أهمية هذه السلعة ودورها في العلاقات الدولية. ومن ذلك الحين بدأت مسألة تأمين إمدادات النفط تشغل بال الدول الكبرى ولا غرابة إذا قلنا أن ما لحق بالمنطقة من حروب وويلات تأمين النفط إلى تلك الدول وهي التي تحرك ورقة الصراعات في المنطقة¹.

2- سياسة الدول المنتجة: وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين إحداها تضم مجموعة دول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) وتعتبر هذه المنظمة ذات اثر كبير لتقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في الكارتل المنضم، والأخرى تضمن الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة (OPEC) إلى حماية الدول المصدرة للنفط لأي إجراءات اتجاء أسعار النفط، تعد منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمي حيث تساهم بحوالي 80 مليون برميل، ووصل معدل إنتاجها ما يعادل 25% من الإنتاج العالمي ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى 65 مليون برميل سنة 2030 أي بنسبة 54,1% من حجم الإمدادات النفطية وهذا نظرا لزيادة التي يعرفها الطلب العالمي على النفط في المستقبل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي سوف تشهدها العديد من مناطق العالم خاصة الصين والبلدان المحيطة بها، وتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إن دول الشرق الأوسط سوف تلعب دور رئيسي في زيادة إنتاج الأوبك والتي من الممكن أن ترتفع نسبة مساهمتها في إنتاج أوبك عن 28,7 % حاليا إلى 42,9%

¹يوم الأربعاء 17 افريل 2019 الساعة 3Rawabetcenter.com/arc

خلال عام 2030 ، وتلعب الأوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم على تعديل الإنتاج يوفوق 500 ألف برميل يوميا إذا خرجت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته الأوبك ولعل ذلك هو ما يجعل للأوبك دور كبير في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق. أما الدول المنتجة خارج أوبك فهي دول تساهم بنصيب كبير في الإنتاج وتصدير النفط في السوق العالمي، كما تستهلك احتياطات هامة أهمها الولايات المتحدة وروسيا وهذه الدول تتمتع بحصة هامة من إجمالي العرض العالمي وهذا يجعل آلية إنتاجها واستهلاكها تؤثر على السعر¹.

ثانيا- العوامل الاقتصادية:

1- اثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام: يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال اثر مباشر واثر غير مباشر، يمثل الأثر المباشر أو القصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط الأمر الذي ساهم في ارتفاع النفط فهو كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار يصبح رخيص مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدره بالعملة الأجنبية لذلك يقبل عليها المستثمرين ويتمثل الأثر غير المباشر أو البعيد الجل لانخفاض الدولار في تغير أساسيات السوق عن طريق التأثير في العرض والطلب على النفط فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض القوى الشرائية للدول المصدرة والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية وهذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار النفط²؛

2- معدل النمو الاقتصادي: وهو احد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع النمو الاقتصادي، فإن كلفة المستخدم ستكون مرتفعة، فالتوقع بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع، ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض.

3- سعر الخصم: في بداية العقد الثالث من القرن الماضي كانت الأسعار المعلنة للنفط الخام من الشركات النفطية العالمية آنذاك أسعار خالية من التضخم، ولكن العالم شهد عدم استقرار في معدلات التضخم فاقت عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام ، وعليه لبد من تقييم أسعار النفط الخام بالدولار³، أي لا بد من تحديد سعر حقيقي للنفط وليس السعر الاسمي ، إذا افترضنا أن الاستثمار في استخراج النفط من الأصول التي لا مخاطر فيها فإن هذا يدفع المنتجين إلى الاستفادة من سعر الفائدة الحقيقي الذي يعبر عن عائد الأجل

¹ ميهوب مسعود ، مرجع سابق ص 27.

² نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين ، مرجع سابق، ص 5.

³ نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره ،ص 76.

الطويل لسنوات استثمار خالية من المخاطر ولكن إذا توقع المنتجون مخاطر سياسية و جيولوجية مثل التأميم وجفاف الآبار ، النضوب السريع للآبار ، صعوبة الحصول على موارد نفطية جديدة فإن هذا ما يدفعه إلى فرض سعر خصم مرتفع، أما إذا قل خطر التأميم والتملك فإنهم يتبنون سعر خصم اقل، يمكن اعتبار سعر الخصم بأنه ثمن الفرصة البديلة لرأس المال فاستثمار رأس المال في مشروع ما يضيع على المستثمر فرصة استثمار ماله في مشروع آخر، ولذلك فهو لن يستثمر في المشروع إذا كان بالإمكان استثمار ماله في مشروع آخر أكثر ربحا، وبمعنى آخر فإن سعر الخصم هو المردود الذي يتوقع الحصول عليه من الاستثمار في أي مشروع إن ربح المستثمر في صناعة النفط يعتمد على سعر الخصم علما إن سعر الخصم الدارج في الصناعة النفطية هو 12% حسب التقديرات الحقيقية؛

4- انتشار المضاربة على النفط: وهي من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حاليا، حيث تكونت صناديق للمضاربة فيه، وهو ما جعل النفط احد سلع المضاربة ، وتقوم عمليات المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي تركز إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية ، وعندما تشير هذه التوقعات حول المتغيرات المؤثرة في النفط إلى احتمال ارتفاع الأسعار يبدأ المضاربون في شراء النفط فترتفع أسعاره بصورة اكبر، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتتخفض أسعاره بصورة اكبر وهو ما يؤدي إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية في النفط بفعل اتجاهات المضاربة¹؛

5. التقلبات في المناخ: بما أن النفط هو المدخل الرئيسي في عمليات توليد الطاقة فإن التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض الطلب على الطاقة لأغراض التدفئة بالذات وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب على النفط ، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر في أسعار النفط الخام.

كون النفط سلعة استراتيجية وسلاح في الحرب والسلم في يد الدول المنتجة وحتى المستهلكة فلا بد أن يكون لسياسة دور في التأثير على أسعاره ومحاولة التحكم فيها بما يخدم مصالح الدول فكل من المنتجين والمستهلكين يسعى لتحقيق مصلحتهم الخاصة ، ولأن النفط أصبح سلعة فمن دون شك انه سيكون كغيره من السلع خاضع للعديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كسعر الدولار وسعر الخصم وغيره.

إن أهم ما نخرج به من هذا المبحث إن أسعار النفط تكون انعكاس لتفاعل العديد من المحددات فالنفط كغيره من الموارد المتداولة في السوق يكون خاضع لقانون العرض والطلب أي حجم المعروض من النفط في السوق العالمية للنفط والكمية المطلوبة منه إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى مثل سعر الدولار وسعر الخصم إضافة إلى عوامل سياسية و السياسات التي تتبعها الأطراف الفاعلة في السوق النفطية من

¹براهيم بلقلة، تطور أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية ، مرجع سابق، ص10

اجل التأثير على الأسعار بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية و كذلك من اجل التأثير على دول أخرى منافسة أو معادية.

خلاصة الفصل

وكخلاصة لما تقدم في الفصل نستنتج أن:

- توجد للنفط أصناف عديدة وهو يمتلك العديد من الخصائص والمميزات الطاقوية والاقتصادية وهي ما تعطيه تلك المكانة العالية والأهمية الاستراتيجية؛
- للنفط أهمية كبيرة في جميع مجالات الحياة ؛
- يتواجد النفط في اغلب مناطق العالم لكن بنسب وكميات متفاوتة ممن منطقة لأخرى فنجد الاحتياطي العالمي يتركز في دول الشرق الأوسط وفنزويلا و ثم تليها بعض المناطق من أمريكا الشمالية وهذا بدوره جعل هذه الدول تحتل المراكز الأولى في الإنتاج العالمي للنفط أما الجزء المتبقي من الدول الصناعية الكبرى إضافة إلى الولايات المتحدة تعتبر من الدول المستهلكة نظرا لافتقارها إليه أو حفاظ على مواردها النفطية من النفاذ وتوسع أنشطتها الصناعية مثل الولايات المتحدة؛
- يتم تداول النفط في السوق العالمية للنفط وهناك يتم تحديد أسعاره وفق للجهات الفاعلة فيه من دول منتجة ومستهلكة إضافة إلى الشركات النفطية العالمية؛
- شهدت الأسعار العالمية للنفط تقلبات عبر الزمن وقد درسنا ابرز التقلبات الحاصلة وأسبابها من 1990-2016؛
- هناك عوامل وميكانزمات او محددات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أسعار النفط العالمي أبرزها العرض والطلب إضافة إلى عوامل سياسية واقتصادية وطبيعية أخرى.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية والتي ظهرت بظهور البنوك المركزية وازدياد تخصصها، وتعتبر المفهوم الرئيسي التي تستخدمها الدولة في تطبيق سياساتها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وهذه الأهمية التي تحظى بها السياسة النقدية لم تكن محض الصدفة وذلك نتيجة عدة مراحل مرت بها فاليوم تستخدم أدواتها وقنواتها في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يلزم به من أزمات. وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام للسياسة النقدية

المبحث الثاني: محددات وأهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات وقنوات السياسة النقدية

المبحث الأول: مدخل عام للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تستعملها الدولة، كالسياسة المالية وغيرها، وذلك من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث أخذت اهتمام الاقتصاديين والمفكرين لما لها من أهمية كبيرة فعرفت تطورات كبيرة تتعلق بالوضع الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

إن السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن اللذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين وكانت كتابتهم تبرز في الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة. وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

تعددت تعاريف السياسة النقدية واختلفت باختلاف الرؤية الفكرية والاقتصادية لذلك نجد من ضيق مفهوم السياسة النقدية ليحصره في إدارة النقد، في حين نجد من وسع المفهوم حتى شمل إدارة الدين الحكومي ومن الباحثين من ربط مفهوم السياسة النقدية بأداة نقل الأثر إلى النشاط الاقتصادي وسوف نستعرض في هذا المطلب مجموعة تعاريف.

عرفت على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ويعرفها KENT بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة.¹ كما عرفت

¹ جمال العمارة، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة -، ط1، دار الخلدونية، 2007م، ص 86.

على أنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي ليؤثر على النقود المتداولة لتحقيق أهداف معينة.¹ وعرفت ذلك على أنها عبارة عن مجموعة من الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية في الدولة من أجل التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة، بمعنى آخر فهي عبارة عن آلية يستخدمها البنك المركزي من خلال مجموعة من الأدوات للتأثير والسيطرة على العرض النقدي في الدولة وذلك من خلال الرقابة الائتمانية على القطاع المصرفي في الدولة من حيث منح الائتمان والتسهيلات المصرفية وشروط المنح بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والذي ينعكس إيجاباً على مستويات الدخل والإنتاج، بالإضافة إلى معالجة القضايا الاقتصادية كالتضخم والبطالة وغيرها.² ومن هذا التعريف نجد أن هناك أربع عناصر أساسية في تعريف السياسة النقدية وهي³ :

- السياسة عموماً ترتبط بالدولة والحكومة أي أن الحكومة هي التي تباشر السياسة النقدية وعادة تسير ذلك عن طريق البنوك المركزية والبنك المركزي هو بنك الحكومة الذي يدير سياستها النقدية؛
 - ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي فالنقود هي وسائل الدفع التي تحظى بالقبول العام؛
 - تهدف إلى التأثير على حجم القوة الشرائية سواء بزيادتها أو الإقلال منها والقوة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بوحدة النقد أي القيمة الحقيقية للنقود وقيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميته.
- إذا فالسياسة النقدية هي آلية يستخدمها البنك المركزي من أجل التحكم في المعروض النقدي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية.

المطلب الثاني نظريات السياسة النقدية

اختلف الاقتصاديون في مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك من مدرسة إلى أخرى، وأحياناً في نفس المذهب وهذا ما سنراه في هذا المطلب.

أولاً- النظرية التقليدية: يرى التقليديون أنه ليس للنقود أي أثر على حجم الإنتاج، وأن تأثيرها الوحيد يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار لأن وظيفة النقود هي وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة فقط وذلك استناداً إلى قانون ساي للأسواق القائل "بأن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له"⁴، ويرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظيفتها إذ جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيماناً منهم أن هناك نظاماً اقتصادياً يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذ ما تركت دون تدخل من السلطات العامة، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي كالدخل العام

¹ عون محمود الكفوري، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي-دراسة تحليلية مقارنة-، ط2 مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م، ص 161.

² سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م، ص 253.

³ عبد الكريم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار البداية الناشر والموزعون، عمان، 2010، ص 205.

⁴ ندير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية، محاضرات للطلبة، تخصص اقتصاد بنكي، 2017-2018، ص 24.

واستخدام الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية أما القطاع النقدي فتحده كمية النقود وهذا ما تذهب إليه النظرية الكمية للنقود.

1- النظرية الكمية للنقود: النظرية الكمية للنقود تقوم أساسا على مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية كمية النقود، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للاتئتمان ووفق لوجهة النظر هذه فإن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود إلى النصف والعكس صحيح

-نظرية فيشر: عام 1911 قدم الاقتصادي الأمريكي " ارفنج فيشر " ومن خلال كتابه الشهير عن القوة الشرائية للنقود ما اسماه " معادلة تبادل "والتي جاءت لتوضح العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار تعتبر أول صياغة حديثة لنظرية كمية النقود¹، واهم التعديلات التي أجراها فيشر هو أن هناك فرق بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية، وبرز فكرة سرعة دوران النقود، إلى معدل انتقال النقود بين الأفراد وتداولها وقد ركز على دراسة العلاقة بين كمية النقود والأسعار، حيث إن الأسعار تتأثر بعاملين هما :

- العامل السلعي الذي يكون مرتبط بظروف العرض والطلب أي بالظروف الفنية للإنتاج وكذا تقضيات المستهلكين، وان هذا العامل يحدد الأسعار النسبية للسلع المختلفة أي معدل التبادل بين السلع؛

- العامل النقدي والذي يعني إن التغيير في كمية النقود تؤثر على الأسعار المطلقة (أسعار مقدره بوحدة نقدية) أسعار جميع السلع تأثيرا واحدا سواء بالزيادة او النقصان.² لتأخذ المعادلة الشكل الآتي:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

حيث :

M- : كمية النقود.

P- : المستوى العام لأسعار .

V- : سرعة دوران وحدة النقد.

Y- : حجم الدخل الحقيقي أو ما يعرف بحجم السلع والخدمات .

$$M.V/P.Y = P.Y/Y$$

ولكن فيشر لم يعتمد على إدخال سرعة دوران النقد فحسب وإنما ادخل أيضا الوديعة المصرفية بحيث أصبحت المعادلة بالصيغة الآتية :

كمية النقود . سرعة دورانها + الودائع المصرفية. سرعة دورانها حجم = المعاملات متوسط الأسعار .

$$M \cdot V + NV = PY$$

حيث N: حجم الودائع المصرفية

¹ سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص 45.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط 1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 40.

ومنه $P(M.V + N.V)/Y^1$.

- نظرية الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج) : يمكن أن ننسب أصل فكرة الأرصدة النقدية إلى المفكرين الاقتصاديين النيوكلاسيكيين الذين ساهموا في صياغة وتطوير هذه العلاقة الاقتصادية (مرشال ، بيجو ، روبرتسون ...) الذين يمثلون أنصار التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي²، مدخل الأرصدة النقدية يعتبر وببساطة أن قيمة النقود تتوقف على طلب الأرصدة النقدية المرغوب بها وعلى عرضها خلال فترة محددة من الزمن اتجاه كامبردج الجديد كان بمثابة تحسين لصيغة فيشر السابقة، وتطوير لاحق لشكل جديد من النظرية الكمية للنقود، يزيل بعض الثغرات والنواقص التي كانت موجودة في الشكل السابق لتلك النظرية³، ينطلق الفريد مرشال من المعادلة الآتية:

$$M = P \cdot Q \cdot S$$

حيث M: مقدار العملة، Q: مقدار ثابت (معامل خاص) ، P: السعر S: مقدار السلع المنتجة وهذه المعادلة شبيهة بمعادلة فيشر وبالتالي لن يكون Q او المعامل المارشالي سوى القيمة المعاكسة لسرعة التداول ، والواقع أن هناك فرق بين المعادلتين فمعادلة مارشال سكونية أي أنها تتعلق بوقت معين، وبالتالي لا يكون من الضروري البحث في سرعة تداول العملة، في حين أن معادلة فيشر حركية أي أنها تتعلق بفترة معينة ، وهكذا فإن Q يكون معامل استعمال العملة او معامل الرغبة طلب السيولة، فهو يعبر عن حاجة العناصر الاقتصادية في العملة⁴.

2- نقد النظرية الكمية: منذ إعادة فيشر إلى النظرية الكمية الحياة وهي تتلقى انتقادات نجمها فيما يلي :
-الانتقاد الأول كان بسبب افتراضها القائم على أساس حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وان حجم الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي ويرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي في كونه تحليل عيني بحث لأنه أهمل الجانب النقدي في تحليله باعتبار أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل، لكن الواقع اثبت أن التغيرات في كمية الإنتاج وحجم التشغيل غير مستقلة عن التغيرات في النشاط الاقتصادي خاصة وان النقود تؤدي أكثر من وظيفة وبالذات وظيفتها كمخزن للقيمة⁵؛
- الانتقاد الثاني افترضت النظرية النقدية لكلاسيكي سلبية المستوى العام لأسعار في كونه متغير تابع لمتغير آخر مستقل يتمثل في كمية النقود المعروضة لهذا فان التحليل الكلاسيكي يفترض وجود علاقة ميكانيكية بين هذان المتغيرين وهي في الوقت نفسه علاقة طردية وتناسبية، إلا أن الواقع الفعلي اثبت عدم صحة هذا الافتراض على الدوام حتى وان كانت مثل هذه العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة قائمة فعليا؛

¹ خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008 ص. 217.

² مروان عطون ، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر الجزائر، 1989، ص. 103.

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 51.

⁴ عبد الله خبابة ، مرجع سابق، 217.

⁵ ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصاريف والنظرية النقدية ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوسع ، 2013 ، ص 259.

- الانتقاد الثالث: لقد افترض الكلاسيك حسب ما أوضحته معادلتى التبادل والأرصدة النقدية ان سرعة تداول النقود ثابتة إلا أن الواقع أيضا اثبت عدم صحة هذا الافتراض فيمكن أن يتغير سرعة تداول النقد في الأجل القصير وأيضا في الأجل الطويل فيمكن للتوقعات والتأثيرات النفسية للافتراض والمشروعات من التأثير على سرعة تداول النقود في الأجل القصير كما يمكن أيضا للتطورات في المجتمعات المصرفية وتقدم الأسواق المالية والنقدية وتطور الجهاز المصرفي وغيرها من هذه العوامل إن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل¹.

ثانيا- النظرية الحديثة: جاءت بعد النظرية النقدية الكمية ما عرف بالنظرية النقدية الحديثة نتيجة للانتقادات التي وجهها كينز إلى النظرية النقدية الكلاسيكية وهي نظرية كمية النقود التي انتهت أن الأثر الوحيد لكمية النقود ينصب على المستوى العام للأسعار وان الطلب على النقود هو بدافع المعاملات فقط أو التبادل وهو ما رفضه كينز من خلال نظريته².

1- النظرية الكينزية: تعتبر النظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي حيث أنها قامت من فروض تخالف الفروض التي قامت عليها التحليل الكلاسيكي ففي النظرية الكينزية تركز على أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة، إنتاج، استثمار، ادخار، واستهلاك مما يؤثر على التوازن الاقتصادي ويفسر كينز التغير في مستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على انه مجرد انعكاس لمستوى العمالة والدخل القومي، لذلك فقد بدأ نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن تم للتوازن الاقتصادي³.

ينطلق كينز من المعادلة والتي تعتبر معادلة سكونية

$$M=P(Q+RQ1)$$

حيث:

M: هي كمية النقود

P: الاسعار

Q1: طلب الاموال من طرف البنوك

R: معامل صندوق الخزينة البنوك

Q: طلب الاموال من طرف الجمهور

وتتعلق المعادلة بعرض النقود المتوجهة الى الاستهلاك فالافراد يستعملون نوعين من المخزونات وهما :

¹ مرجع سابق 259ص .

² عبد المطلب عبد الجميد ، اقتصاديات النقود والبنوك،الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2009، ص 300

³ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص56

المخزونات الائتمانية (PQ) والمخزونات الكتابية (PQ1) التي يجب تحديدها انطلاقاً من مجموع الوائع مضروبة في R وهو معامل صندوق البنوك. فهذه المعادلة لا تغير شيئاً من مضمون النظرية الكمية ولكنها تدخل تجديداً عندما تفرق بين المخزونات الكتابية والمخزونات الائتمانية، الشيء الذي يجعلها أداة من أدوات السياسة النقدية. والملاحظ في نظرية كينز هذه لا تكون اجزاء من تحليله الشمولي المعروف، بل ان هذا الاخير الذي صدر في اطار النظرية العامة، قد ساهم بالتركيز حول السياسة المالية ولكن الاقتصادي الاقتصادي فريدمان طور هذه النظرية مع بداية الخمسينات من القرن العشرين.¹

2 - نظرية فريدمان: أدى عدم نجاح سياسات مواجهها التضخم التي اتبعت منذ 1950 في البلدان الرأسمالية والتبلى تعتمد قط على النظرية الكمية للنقود إلى إجتهدات تحاول أن تجدد هذه النظرية ومن أهم هذه الإجتهدات نذكر الدراسات التي جاء بها الاقتصادي الأمريكي فريدمان في إطار دراسة شيكاغو التي يتزعمها . يعرف فريدمان النظرية الكمية بكونها (تعميم برغماتي للفكرة القائلة بأن تغيير المخزونات الحقيقية المرغوب بها ، يتناقصاً و يتزايد نتيجة لأحداث ناتجة عن تغيرات سابقة للعرض، في حين أن تغيير المخزونات الإسمية قد تحدث بدون أي علاقة بالطلب، وبالتالي يقول فريدمان تكون تقلبات الأسعار والمداخيل النقدية ناتجة بالأساس عن تقلبات عرض النقود.

و يرى فريدمان أن طلب العملة ليس ثابت بل هو متغير، ولتفسير عوامل التغير ينطلق من وضعية شخص يملك ثروة تتوزع إلى نقود وقيم منقولة و سلع وعقارات ورأس مال بشري (المستوى التقني والثقافي للفرد). هذا الشخص الذي يعمل لمصلحته الخاصة يسعى لإستخدام مكونات الثروة أخذاً بعين الاعتبار مستوى سيولتها، وهي:

- طلب القيم المنقولة: السندات التي يرتفع الطلب عليها إذا ارتفع مردودها معدل الفائدة في السندات، والأسهم التي يرتبط الطلب عليها بمستوى عائداتها ومستوى الاسعار؛
- طلب الموجودات المادية التي ترجع على صاحبها دخلاً مادياً يتعلق بمعطيات نقدية (المسكن ، الملابس) لا يمكن تقييمه إلا إذا حول إلى مقادير نقدية؛
- طلب استثمارات المباشرة التي ينفقها الانسان على نفسه كنفقات التعليم والتكوين؛
- المعامل الشخصي وهو معامل يقيم وضعية الشخص، ومستواه المادي والفكري ، وتقاليده وتوزيع مكونات ثروته².

¹ خياطة عبد الله، مرجع سابق، ص ص. 224-225.

² مرجع سابق، ص 225.

ويقوم فريدمان بجمع العناصر المؤثرة في طلب النقود ليصل إلى الطلب الكلي للنقود، أما عرض النقود عند فردمان على غرار الكمييين كلهم فهو معطى مستقل، ويستخرج من ذلك إن مستوى الأسعار يحدد في إنتقاء عرض النقود وطلبها.

ومنه نستنتج ان النظرية النقدية مرت بعدة مراحل وتطورات وختلف الكثير حول نظرية تأثير النقود ودورها في الاقتصاد اذا برزت عدة اتجاهات ابرزها الاتجاه التقليدي الذي يضم الكلاسيك والنيوكلاسيك الذي حيث يرون أن كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للالتئمان ووفق لنظريتهم فإن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها ثم تطورت لنظرية الأرصدة النقدية التي تمثل وجهة نظر النيوكلاسيك مدخل الأرصدة النقدية حيث يعتبرون ان قيمة النقود تتوقف على طلب الأرصدة النقدية المرغوب بها وعلى عرضها خلال فترة محددة من الزمن ، ولكن هذه النظريات تعرضت لانتقاد واسع من طرف كينز إذ يركز كينز على أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي بمعنى أن التغييرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية ثم جاء فريدمان و قام بتعديلات على النظرية الكمية للنقود معتبرا تقلبات الأسعار والمداخيل النقدية ناتجة بالأساس عن تقلبات عرض النقود.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، ولكن لا تستطيع ذلك وحدها بل تحتاج الى مساعدة من سياسات أخرى،كالسياسة المالية والاقتصادية وهنا تتولد العلاقة فيما بينهم

اولا- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

1- تعريف السياسة الاقتصادية:تعرف السياسة الاقتصادية على أنها تصرف عام واع للسلطات في البلد منسجم وهادف يتم القيام به في المجالات الاقتصادية أي يتعلق بإنتاج، وتبادل، واستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال، ويمكن تعريفها على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، وتتضمن السياسة الاقتصادية تحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها والتي يراعى عند وضعها وترتيبها حسب الظروف الاقتصادية فينبغي أن يكون تحقيقها تدريجي كما يجب مراعاة نقاط الارتباط والتعارض بين الأهداف وذلك بتوضيح العلاقات بين مختلف المتغيرات. كما تتضمن تحديد الوسائل التي يجب أن تكون متوفرة وممكنة للاستعمال. وتتمثل هذه الوسائل في السياسة النقدية والمالية باعتبارها وسائل ظرفية كما تشتمل السياسة الصناعية والاجتماعية على اعتبار أنهما سياستان هيكليتان.

2- موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية: إذا كان أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن فهذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي.¹ ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية (البطالة، التضخم، تدهور العملة) بالحلول النقدية. كما يجب التأكد على أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، السياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتناع فائض القدرة الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب الفائض في شكل أوعية ادخارية والتأثير على سعر صرف العملة الوطنية، بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات كما يستخدم أيضا لحماية العملة الوطنية من التدهور، كل ذلك من أجل التقليل من حدة الاختلال بين الجانب النقدي أو السلعي أو الحقيقي.²

3- علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية: تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، وهي مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وخاصة معالجة البطالة والتضخم، حيث يكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب والعكس صحيح، هذا التعادل بين أثر الإنفاق العام وأثر الضرائب يتوقف على نجاح السياسة الضريبية في التأثير الإيجابي على توزيع الدخل، لذلك فإن سياسة الرفع من الإنفاق العام تبقى أكثر فاعلية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق العام يزيد من حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.³

وتوجد هناك تأثيرات متبادلة بين السياسة النقدية والمالية تتعلق بالقرض العام حيث عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر موردا من الموارد المالية أما شكل القرض من حيث الأجل القصير أو الطويل وسعر الفائدة تتعلق بالسياسة النقدية، وكذا بتمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية لأنها تمويل تضخمي ومورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابلة وحجمه وطريقة سداده فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية، في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب عن طريق أدوات السياسة المالية منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، بواسطة عقد القروض العامة لامتناع السيولة الفائضة، إن التنسيق بين السياسيتين النقدية والمالية من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تعمل على ذلك لأن التفاضل عن ذلك يعني تفويت فرصة تحقيق الأهداف المنشودة. الجدال القائم بين أنصار السياستين هي أن التوازن الاقتصادي يعنى عدم وجود انكماش أو تضخم، يمكن أن تتم السياسة النقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في

¹ صاري علي، السياسة النقدية غير تقليدية-الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص 56.

² رجع سابق ص 56

³ مرغاد لخضر، حوحو فطوم، فعالية السياسات النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الثالث، جانفي، 2015، ص 7.

التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه سير السياسة المالية وتكملها وتدعمها¹.

يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط فعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمار عن طريق الاقتراض، و أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص²، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام ويمكن أن يؤدي انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا عن محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية الاقتصاديات الدول النامية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. عندما لا يكون عمل السياستين في نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت به السياسة المالية على حدا وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة و تتبع كل حكومة سياسة نقدية مخالفة لحكومة أخرى. لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن لا تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية، و بينت التجارب انه عندما سادت أزمة الكساد في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام السياستين معا من اجل الخروج من الأزمة. إن السياسة النقدية التوسعية وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الإنعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسة النقدية والمالية.

نستنتج من هذا المطلب إن نجاح وفاعلية السياسة النقدية يستلزم منها أن تتكامل وتتفاعل مع السياسة الاقتصادية والمالية لأن السياسة النقدية وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق جزء من أهدافها كون السياسة النقدية في الغالب تؤثر وتتأثر بالعديد من الظواهر الاقتصادية الأخرى لذلك يجب عليها أن تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية إضافة إلى السياسة المالية حيث إن هذان الاثنان مكملين لبعضهما فنجاح السياسة المالية يتطلب تدخل السياسة النقدية والعكس صحيح.

إن ما نستخلصه من هذا المبحث إن السياسة النقدية هي كل الإجراءات والسياسات التي يتبناها البنك المركزي من اجل التأثير على العرض النقدي بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية أو انكماشية حسب الحاجة الاقتصادية للبلد ، أما من حيث نظرة الاقتصاديين لدور النقود

¹يسعد عبد الرحمان،مكاوي محمد أمين،دراسة قياسية لكفاءة السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر ، جامعة مستغانم ،سنة 2015

ص.ص 7-8.

²مرجع سابق ص 8

وتأثيرها في الاقتصاد فقد اختلفت وعرفت تطور عبر الزمن من النظرية التقليدية الى النظرية الحديثة فأنصار النظرية التقليدية معبر عنهم بالاتجاه الكلاسيكي و النيوكلاسيك يحرصون تأثير النقود على الأسعار في حين يرى أنصار الاتجاه الكينزي أن النقود تؤثر وتتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية وبدأ تحليله بالطلب الكلي ، وقد ثمن فريدمان النظرية النقدية بإضافة حيث يقول ان قيمة النقود تخضع لقانون الطلب والعرض عليها ، وبما أن السياسة النقدية هي أداة في يد الدولة ولها اثر ها ودورها فهذا يستلزم تكاملها وارتباطها بسياسات أخرى على غرار السياسة الاقتصادية التي تمثل الغطاء العام لسياسة النقدية والمالية ومختلف السياسات الأخرى حيث تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق أهدافها ولتتجح في تحقيق هذه الأهداف لابد لها أن تتوافق وتكون مكملة لسياسة المالية .

المبحث الثاني: محددات وأهداف السياسة النقدية

قبل وضع أي سياسة نقدية في أي دولة مهما كانت متطورة أو في طريق النمو، يجب أولاً أن تتوفر المعلومات عن الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي للدولة، لوضع السياسة النقدية التي تتلاءم مع الوضع الراهن لتلك البلد، وتحديد الأهداف التي تريد الدولة تحقيقها في عدة جوانب مختلفة ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا ما تطلب من الحكومة التعاون مع السلطات النقدية من اجل تحقيق الأهداف من خلال التأثير على العرض النقود وهذا ما ستطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات السياسة النقدية

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي هي قطاع الحكومة ،وقطاع العائلات، والقطاع المالي الخاص والعام والقطاع غير المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي وهي كالتالي¹:

أولاً- القطاع الحكومي: يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى المعلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم. إلا أن دور الحكومة يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها. فالقطاع الحكومي يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات يفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته

¹ صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية-المفهوم-الأهداف -الأدوات ، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005م، ص 110.

وطريقته. وهناك نوع ثاني من الإنفاق العام هو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج انخفاض مستوى الإنفاق لديهم، ويقوم الحاصلين على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها. كما تقوم أيضا بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز أو الفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي وعلى السبيلة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي. وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.

ثانيا- القطاع العائلي: القطاع العائلي ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، ورأس المال) فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص. كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخار ولا ينتج عنه انخفاضا في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار الودائع لهذا القطاع.

ثالثا- قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنها تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة لما لذلك من آثار هامة على تخفيض الموارد والدخل والأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات من خلال بيع منتجاته وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد.

رابعا- القطاع المالي الخاص والعام: يؤدي هذا القطاع دورا هاما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، والى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية التي تقوم برسمها السلطات النقدية وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات الحكومة. فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، تقوم بالاقتراض من الجهاز المصرفي (إما البنوك التجارية أو البنك المركزي) كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة، وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي إلى غير ذلك، كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار¹.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 111.

وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

خامسا - القطاع الخارجي: أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوم باستهلاكه دول أخرى، في حين أن المستهلكين الأمريكيين لا يخلو طعامهم من فاكهة من الدول الأخرى مثل موز الهندوراس، والجزائر مثلا تحتاج إلى بن البرازيل في حين أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بترول الجزائر. وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سبباً لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا، وأن هذا التبادل سيدير تدفقات رأسمالية للمصدرين وكما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة، أما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو انخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.¹

يحتاج واضع السياسة النقدية لعدة معلومات لوضعها تتمثل في القطاع الخارجي والقطاع المالي والخاص والقطاع العائلي، قطاع الأعمال، و قطاع الحكومي.

المطلب الثاني: الأهداف الأولية والوسيطية للسياسة النقدية

أولاً- الأهداف الأولية: تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية لإستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية، فمثلا عندما يتقرر تغير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظرف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود للأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية.

1- مجموعات الاحتياطات النقدية: تتكون من القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإلجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات المقترضة.²

2- ظروف سوق النقد: وتحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدية البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، نفس المرجع، ص 112.

² مرجع سابق، ص 124.

البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى كسعر فائدة الأرصدة البنكية وسعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك. والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروح منها الاحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تقرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.¹

ثانياً - الأهداف الوسيطة: هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت والمقدر بالأهداف النهائية وهي:

1- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى: يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات. كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمان لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات لأن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.²

2- المجمعات النقدية: تعتبر الأهم بالنسبة للبنوك المركزية لأنها تقوم بتحديدتها باحتسابها ونشرها، وتمكنها من حيث المبدأ ضبط تغيرات المجمعات. وهي مفاهيم يمكن استيعابها بسهولة من قبل الجمهور، بالرغم من طابعها المجرد حتى ولو كانت تفاصيل نطاقها ليست مدركة بالتأكيد، فهي تمثل في الحقيقة كمية النقود المتداولة التي يستطيع الجميع تقديرها. إن المشكلة الرئيسية التي ظهرت مؤخرًا والمتمثلة في تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم يعد واضح مثل السابق وذلك راجع لسرعة تداول النقود التي أصبحت أقل استقرار مما كانت عليه من قبل وذلك نتيجة الابتكارات، والصلات بين كمية النقد والإنتاج والأسعار هي مطاطة وخصوصاً في الأجل القصير ومن هنا طرح التساؤل التالي: هل يجب ضبط المجموعات الضيقة من النموذج M1 أو حتى عند الاقتضاء من النموذج M2 أو ضبط مجمعات أوسع من النموذج M3 في فترات الابتكارات المالية المتواصلة المجمع الواسع يسمح بالاقتراب من الحدود القصوى للتوظيفات النقدية، لكنه قد يصاب بالتشوه أيضاً نتيجة إعادة تركيب جديد لمحفظه الأوراق المالية (انتقال مستثمرين مثلاً من السندات إلى شهادات إيداع موجه فقط بتوقعات حول معدل الفائدة). المجمع الضيق يسمح في المقابل بالتركيز على الوظيفة الأكثر حصرية للنقد إلا أن هذه الرؤية المقيدة تنذر نسيباً أن التطورات التي كانت قد طالت باقي أشكال الأصول المالية الأكثر تعقيداً. فالمجمع

¹ بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص 103.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2003، ص 76.

M2 الذي يشمل بالإضافة إلى M1 توظيفات تقليدية في حسابات على الدفاتر يتأثر بشدة لاشتداد أجهزة لتوظيفات الجماعة والقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يودعون من قبل سيولة احترازية في حسابات على الدفاتر لدى المصارف حتى المجمع M1 الذي لا يتضمن سوى وسائل الدفع يتأثر أيضا بالابتكارات المالية ، وذلك بقدر ما يحتوي على مبالغ هامة من الأرصدة غير المستقرة التي يستطيع حائزوها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى من التوظيف الذي يوفر مردودية أعلى.

وكخلاصة إن ضبط المجمعات الأوسع هو الذي يحظى باهتمام البنوك المركزية كأغلبية البلدان النامية والمتقدمة معا¹.

3- سعر الفائدة: تستهدف السلطة النقدية سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية يسهم في تحقيق أهدافها الرئيسية حيث قد يؤدي تجاهل الأخذ في الاعتبار التضخم إلى إضعاف أهمية سعر الفائدة كمؤشر، وقد يكون التأثير في سعر الفائدة السائدة في السوق مابين المؤسسات المالية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الهدف، كما يمكن للسلطات النقدية التأثير على أسعار الفائدة أيضا من خلال إحداث تغييرات في أسعار الفائدة الرسمية كسعر الفائدة الاسمية وسعر البنك المركزي للخصم والإيداع، وأسعار عقود إعادة الشراء، وتتوقف فعالية استخدام هذه الأدوات في تمكين السلطات النقدية من نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. تجدر الإشارة إلى أن التغييرات في سعر الفائدة لا تعكس أيضا عوامل السوق التي تؤثر عليها بعض العوامل والسياسات الأخرى. يرى الاقتصاديون النقديون أن اتجاه الدورة التجارية حيث يميل معدل الفائدة إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي، والعكس في أوقات الكساد وبالتالي يصعب على البنك المركزي أن يحدد بثقة الآثار المترتبة على السياسة النقدية من خلال مراقبة معدل الفائدة وحدها².

ثالثا- معايير اختيار الأهداف الوسطية

1- القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسطية ضروريا لان الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها لدى فإن أسعار الفائدة القابلة للقياس مقارنة بالعرض النقدي ثم تصبح أكثر فائدة من أهداف وسيطية، فالبيانات على سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي والتي تخضع لقدر كبير من المراجعة، فسعر الفائدة يقاس بسرعة وبدقة، وسعر الفائدة هنا هو سعر الفائدة الاسمي ولكنه مقاس رديء للتكلفة الحقيقية للاقتراض والذي يقرر لنا على وجه اليقين ماذا سيحدث للناتج الوطني. والتكلفة الحقيقية للاقتراض أكثر دقة للقياس مقارنة بسعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة المعدل بالتضخم والمتوقع ولكن

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 210.

شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 39-أكتوبر 2017، ابوظبي، الإمارات العربية، ص 8.

يصعب قياس سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا توجد طريقة لقياس التضخم المتوقع حيث أن كل من سعر الفائدة والعرض النقدي والقاعدة النقدية لهم مشاكل قياس، فإنه يصعب تفضيل احدهم على الآخر.¹

2- القدرة على التحكم في الهدف الوسيط: التأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، ولا تعني القدرة على السيطرة هي معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسط على الاتجاه الصحيح، وإنما يجب أن يكون لديه القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة ولكن قد يتفوق البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي ولكن البنك المركزي لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا يمكنه السيطرة على توقعات التضخم.²

3- القدرة بالتنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له اثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.³

الأهداف الأولية للسياسة النقدية تتمثل في مجموعة الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد، أما الأهداف الوسيطة تتمثل في المجمعات النقدية وسعر الفائدة، سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية كما انه توجد معايير لتحقيق الهدف الوسيط والمتمثل في القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي ، القدرة على التحكم في الهدف الوسيط و القابلية للقياس.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية لسياسة النقدية

تعتبر الأهداف النهائية الحلقة الأخيرة في مسار السياسة النقدية والتي تهدف بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار في الأسعار، العمالة الكاملة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

1- تحقيق الاستقرار في الأسعار: وتعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تلافى التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها. والواقع أن اللجوء إلى السياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى وقد أكد فريدمان أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.⁴

¹ بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص119.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، مصر، ص90.

³ بلعزوز علي، مرجع سابق، ص120.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص20.

2- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع: يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية ويعتبر الاقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الأولي والرئيسي لسياسة النقدية. إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتسعى الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات للحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من مستوى الأسعار المحلية. إن فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته والتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للمصاريف التجارية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص بإبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري، ولكن بما أن هذه الإجراءات يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد مع ما يمكن أن ينجم عنها آثار تضخمية¹.

3- تحسين ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف. تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على العروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات².

4- تحقيق مستوى عالي من الاستخدام: هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية هدفا تسعى إليه السياسة النقدية، وعلى السلطات النقدية تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في حجم الإنتاج والدخل واضطرابات في

¹ زكرياء الدوري، يسرى السماري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة 1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 190.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 141.

العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم ما ننتشغيل الموارد الإنتاجية غير مستغلة¹.

تتمثل الأهداف النهائية في تحقيق مستوى عالي من الاستخدام، تحقيق الاستقرار في الأسعار، تحقيق معدلات نمو مرتفع، تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

واهم ما نستخلصه من هذا المبحث إن للسياسة النقدية عدة قطاعات تحكمها منها قطاع العمال وقطاع العائلي وقطاع الخدمات، القطاع الخارجي والمالي والقطاع الحكومي، أما أهداف السياسة النقدية فهي تتكون من الأهداف الأولية التي هي بداية لإستراتيجية السياسة النقدية والتي تنقسم إلى قسمين وهي مجموعات الاحتياطات النقدية والتي تتكون من القاعدة النقدية من النقود المتداولة والاحتياطات المصرفية، أما الأهداف الوسيطة فهي عبارة عن المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة وهي سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى و المجمعات النقدية وسعر الفائدة، الأهداف النهائية والتي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع ، تحسين ميزان المدفوعات تحقيق مستوى عالي من الاستخدام، وكذلك تحقيق الاستقرار في الأسعار.

المبحث الثالث: أدوات وقنوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر في رسم وتنفيذ السياسة النقدية لنتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال مجموعة من الأدوات فنتنقل هذه السياسة إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير عليه وتوجيهه إلى الهدف المراد الوصول إليه، ولتحقيق هذه الأهداف يجب ان تتوفر بعض الشروط لنجاح السياسة النقدية.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

إن استخدام الأدوات الغير مباشرة بهدف التأثير في كمية الائتمان المصرفي يعكس على عرض النقد وحجم السيولة المحلية، إذ تتميز بكونها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي وبصورة غير مباشرة بغض النظر عن أوجه الاستخدام هذا الائتمان، وتتمثل هذه الأدوات في معدل إعادة الخصم، والسوق المفتوحة، والاحتياطي الإجباري.

أولاً- سياسة السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية².

¹ زكرياء الدوري، بيسري السماري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص. 189.

² محمود علي محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة 1، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2013، ص. 297.

1- تأثير سياسة السوق المفتوحة: إن الهدف الرئيسي من عمليات السوق المفتوحة هو التأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية فعندما يرغب بزيادة المعروض النقدي فإن البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابل ذلك شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون بإمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق المعروض النقدي. أما عند إنقاص المعروض النقدي فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي فنقل احتياطياتها من النقود السائلة وبالتالي نقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود ويقل المعروض.¹

2- فعالية سياسة السوق المفتوحة: إن فعالية هذه السياسة تتوقف إلى حد كبير على طبيعة السوق النقدية و حجمه وشموليته واتساعه وتوافق الأدوات المالية والتجارية القابلة للتداول فيه، وعلى استعداد أطرافه للمشاركة الإيجابية والفعالة في عملياته كذلك فإن فعالية هذه الأداة تتوقف على طبيعة مصالح الأطراف الرئيسيين (البنك المركزي من جانب والبنوك التجارية من جانب آخر) في وقت الاستخدام، فهذه المصالح قد تتلاقى ويتحقق الغرض من استخدامها وقد تتعارض فتفقد هذه الأداة فعاليتها، كما لو تدخل البنك المركزي كمشتري في السوق النقدي لضخ المزيد من السيولة لدفع التوسع في منح الائتمان، بينما تحجم البنوك التجارية عن استخدام هذه السيولة المتاحة في زيادة الائتمان نظرا للظروف الاقتصادية غير مواتية بصفة عامة.²

ثانيا- سعر إعادة الخصم

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك المركزية للحصول على أموال أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية وتعد هذه الأداة من أقدم أدوات السياسة النقدية حيث لجأت إليها البنوك المركزية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.³

1- آثار سياسة إعادة الخصم: تؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على عرض النقد وفق الآلية التالية، إذا رأى المصرف المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما قد يهدد استقرار مستوى الأسعار فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الإقراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليص احتياطات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض. وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة 2، مجموعة النيل العربية، 2012، ص 107.

² زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر 2007، ص 208.

³ خالد واصف الوزني، احمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ط2، دار وائل للنشر، 2007، ص 236.

سيكون أقل من السابق وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوطات التضخمية. أما في حالة رغبة المصرف المركزي في إتباع سياسة النقدية توسعية لزيادة العرض النقدي فإن البنك المصرفي يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع المصارف التجارية لطلب المزيد من السيولة وذلك عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية مادامت تكلفة الحصول عليها منخفضة مما يعمل على زيادة الاحتياطات النقدية ومقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي إلى زيادة في عرض النقود وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.¹

2- فعالية سعر الخصم: فعالية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان، سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي، من شأنها أن تقلل من أهمية وظيفة المقرض الأخير قروض الأخير وتكلفة هذه القروض فإذا قرض وكان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي، أو إذا وردت إلى الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد مرتفع فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان وهذه النتيجة طبيعية لإحلال الجديد وما يترتب على ذلك من زيادة عرض كمية النقود السائلة.²

ثالثاً- نسبة الاحتياطي

نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة بالنسبة وحد أدنى من الضمان للمودعين أما الآن فإن الغرض الأساسي منها هو تمكين السلطات النقدية من تنظيم عرض النقد و الائتمان والرقابة عليها.³

1- اثر سياسة الاحتياطي الإلزامي: يستطيع البنك المركزي التأثير في مقادير الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنك التجارية ومدى قدرتها على خلق الودائع النقدية، وتأثر نسب الاحتياطي النقدي القانوني على مقدار القروض المصرفية التي تستطيع البنوك التجارية منحها في شكل مضاعف ولهذا السبب فإن أثرها على عرض النقد كبير ومباشر لذا فهي تستعمل لإجراء تغييرات كبيرة في عرض النقد وبالتالي في النشاط الاقتصادي السائد

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص187.

² منير إسماعيل أبو شاور، امجد عيد المهدي، نقود وبنوك، ط1، مساعدة مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص231.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص105.

وعلى هذا الأساس يؤدي ارتفاع الاحتياطي الإلزامي إلى انخفاض إمكانية الجهاز المصرفي التجاري في خلق النقود وانخفاض النسبة تؤدي إلى ارتفاع إمكانية الجهاز المصرفي، وبهذه الطريقة يستطيع البنك المركزي التأثير على احتياطات البنوك التجارية وبالتالي على كمية النقود.¹

2- **فعالية نسبة الاحتياطي القانوني:** تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني سهل الإدارة نسبياً مقارنة بالأدوات الأخرى، وتكون هذه الأداة أكثر فعالية و نجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإلزامية شاملاً لجميع أنواع الودائع ، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطة النقدية . كما تعتبر سياسة معدل الاحتياطي أكثر الأدوات الفعالة للمصرف المركزي خاصة في الدول النامية، أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق وانعدام الأسواق المال والنقد كما أن تغير سعر إعادة الخصم محدودة الأثر الضيق لأسواق الخصم محدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها².

الأدوات الغير مباشرة التي يستعملها لبنك المركزي في تحقيق الأهداف تتمثل في معدل إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية التي يقدمها البنك المركزي ، السوق المفتوحة وهي عبارة عن تدخل البنك المركزي من اجل بيع وشراء الأوراق المالية، نسبة الاحتياطي الإلزامي والتي هي عبارة عن نسبة النقود التي يحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

الأدوات المباشرة هي عبارة عن أدوات تمكن البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان بطرق مباشرة، فقد تركز عملها على أنواع معينة من القروض أو مجال معين في منح الائتمان ، أو على أساس التوسع التقدي في مجال دون الأخر ، أو تقليص الائتمان في مجال معين دون غيره وكذلك هناك أدوات أخرى مثل التشاور مع البنوك والرقابة عليها وكذلك الإقناع الأدبي.

1- **أداة تأطير الائتمان:** تتضمن أداة تأطير الائتمان مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية، حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها، وأي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية للبنك المركزي، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أرباحها، ففي حالة التضخم تعمل سياسة تأطير القروض على منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في إحداث التضخم، وتقيد الائتمان نحو القطاعات التي تكون سبباً في التضخم ، وقد تتضمن هذه السقوف شرط الإقراض لتحديد هامش للاعتمادات المفتوحة من طرف البنوك التجارية لتمويل أنشطة محددة. وتتبع سياسة تأطير القروض في حالات معينة عند تعرض بعض قطاعات الاقتصاد لبعض المشاكل

¹ عيد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص 268.

² بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 122.

وحدوث عدم الاستقرار يتطلب محاسبة جزئية خاصة، ويكون ذلك بحسب الظروف الاقتصادية، إذ قد نجد في الواقع بعض القطاعات والفروع أو الأنشطة تواجه تضخما يحتاج الأمر منه ضرورة تقييد وتحديد سقف الائتمان بهذه القطاعات، ونجد في المقابل قطاعات أخرى أو فروع أو أنشطة أخرى تعاني من انكماش ضمن الاقتصاد، فيستدعي الأمر التوسع في حجم الائتمان الموجه لها، فسياسة تأطير القروض تمثل إجراء إداريا لمراقبة إنشاء الائتمان من أجل تحديد سقف معينة للقروض، بل أيضا تهدف إلى تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية التي يمكن إن تمنحها للبنوك. وعليه فسياسة تأطير القروض تقتضي بطريقة إدارية مباشرة وضع معايير لتقديم القروض بالاعتماد على نسب محددة لمدة سنة أو تتعدها، يكون البنك التجاري مجبرا على عدم تجاوزها وإلا تعرض إلى عقوبات من طرف البنك المركزي أما في حالة وقوع تضخم فان الدولة تقوم على وضع سياسة تأطير إجبارية فيقوم البنك المركزي بوضع الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية أو يحدد معدل نمو القروض.¹

2- التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية للحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة. والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستثمارات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقا. إن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس الأموال إلى نشاطات أقل أهمية.²

3- النسبة الدنيا للسيولة: حيث يجبر البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة سيولة تتحدد وفق أصول البنك التجاري نسبة لأصوله وهذا لتجنب الإفراط في الإقراض بتجميد بعض أصولها وتمكن هذه الطريقة من تحديد حجم الإقراض الموجه للنشاط الاقتصادي حسب ما هو مرغوب ضمن الإستراتيجية الكلية للبلد. وتحديد الهامش بالنسبة للاعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة، وبصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية والعملات. والهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح.

4- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة. وبما أن المستوردين في الغالب يكونون

¹درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص225.

²فتيحة مزار شي، اثر السياسة النقدية على المعيشة-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص248.

- غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.¹
- 5- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة محدودة الأثر. حيث تقوم البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.²
- 6- فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم:** تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة الانكماشية كانت أو تضخمية.³
- 7- تنظيم معدلات الفائدة:** لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وأسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل عمليات التصدي.⁴
- 8- التعليمات المباشرة:** يستعمل البنك المركزي عادة إلى جانب الأدوات النوعية والكمية نوعا ثالثا يتمثل في التعليمات المباشرة، وهذا يحدث خاصة إذا فشل في تحقيق أهدافه بالوسائل المذكورة سابقا، أو في حالة رغبته بتفعيل هذه الوسائل، ومنها:
- الإقناع الأدبي:** حيث يقوم البنك المركزي بإعطاء تعليمات وتوجيهات والأوامر للبنوك الأخرى، عن طريق محاولة إقناعها بإعادة واتباع السياسات التي تحقق الأهداف الاقتصادية التي يسعى البنك المركزي إليها، إضافة إلى التنسيق مع البنوك التجارية في قضايا النقد والائتمان.⁵
- الجزاء والعقوبات:** المقصود بها حرمان البنوك التجارية من الاقتراض من البنك المركزي أو يحملها تكاليف مرتفعة على الائتمان الذي يمكن أن تحصل عليه أو إيقاف نشاط البنك وفقا لإجراءات يحددها قانون البنك.⁶

¹ شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 95.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 82.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 157.

⁴ مرجع سابق، ص 158.

⁵ إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 147.

⁶ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2008-2009، ص 162.

- **رقابة البنوك:** تتم بواسطة الإجراءات التي يباشرها البنك المركزي لمراقبة أحوال البنوك التجارية ونشاطاتها لتوجيهها والتأثير في عملياتها وإجراءاتها بتدخله في الوقت المناسب، بما يضمن الاتساق داخل النظام المصرفي، كإجبار البنوك التجارية بتقديم بيانات وإيضاحات دورية شهرية أو سنوية من عملياتها؛

- **التشاور مع البنوك:** عند وضع السياسة النقدية يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التشاور مع مسؤولي البنوك التجارية ويدعوهم لحضور الاجتماعات التي تعقد دورياً أو عندما تتطلب الحاجة لذلك، بما يضمن الإدارة الجيدة للنقد.

- **الإعلام:** ويستخدم هذا الأسلوب من خلال المقالات المنشورة في المجالات والجرائد والخطب التي تلقى في المناسبات المختلفة، حيث يركز المسؤولون عن إدارة هذه السياسة لتوجيه سلوك عمل المؤسسات المالية نحو الوجهة المرغوب فيها، مع العلم أن هذه الوسيلة لا تعتبر كافية إلا إذا دعمتها وسائل أخرى، ولكن في نفس الوقت تقدم توقعات في السوق إذا دعمتها السياسات مثل تغيير نسبة الاحتياط، أو تغيير معدل الخصم تكون مفيدة للسياسة النقدية، لكن لا يفهم من هذا أن مجرد الكتابة في الصحف أو المجالات أو توجيه نصائح أو إنزال عقوبات يتغير سلوك البنوك أو المؤسسات المالية¹.

نستنتج في الأخير إن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية تتمثل في أداة تأطير الائتمان، التنظيم الانتقائي للقروض، النسبة الدنيا للسيولة، الوديعة المشروطة من أجل الاستيراد، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية لتنظيم معدلات الفائدة، فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم، وأيضاً توجد أدوات أخرى تتمثل التعليمات المباشرة.

المطلب الثالث: قنوات السياسة النقدية

تعتبر قنوات السياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي عن طريق قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية، قناة سعر الفائدة و قناة الائتمان.

1- قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي وفي ظل الفرضية الكينزية لجمود الأسعار في الأجل القصير، فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع مما يرفع من تكلفة رأس المال، ويحد من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج. وهنا يضيف اقتصاديون آخرون ومنهم تايلور أن مرونة إنفاق قطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي مرتفعة نسبياً، ولذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من طلب القطاع العائلي على كل من السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها وهذا من شأنه أن يحد من الطلب الكلي وبالتالي يحد من النمو.²

¹ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 163.

² علي توفيق الصادق، وآخرون، السياسة النقدية في الدول العربية، الطبعة 2، مؤسسة إكسبريس للطباعة، الإمارات، 1996، ص 60

2- قناة أسعار السندات المالية: وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية الاقتصادية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين قناة توبن للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي وقناة اثر الثروة على الاستهلاك، وذلك كما يلي:¹

- **عبر قناة توبن للاستثمار** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي؛

- **عبر قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

3- قناة الائتمان تنقسم قناة الائتمان إلى قناة الإقراض المصرفي وأخرى تدعى قناة ميزانيات منشآت الأعمال في القناة الأولى، ينتج عن انخفاض عرض النقود انخفاض في حجم الودائع في المصارف وبالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي، الممكن تقديمه ويلاحظ أن فئة من الشركات الصغيرة تعتمد على مصارف الودائع كمصدر أساسي للاقتراض، وهي تتأثر بصورة خاصة بالانخفاض في الائتمان المصرفي وهذا من شأنه أن يقلل من الاستثمار ويحد من النمو. وتعمل القناة الثانية من خلال انخفاض عرض النقود الذي يخفض من صافي قيمة الشركات الضمانات التي يمكن أن يقدمه عند الإقراض كما أن الارتفاع الذي يحدث في سعر الفائدة يخفض التدفق النقدي لتلك الشركات كل تلك العوامل تزيد من مخاطر إقراضها مما لا يشجع المصاريف على تقديم الائتمان لها وخاصة الصغيرة منها مما يحد من استثمار القطاع الخاص.²

4- قناة سعر الصرف: تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد بالنسبة إلى نظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد في قيمة العملة المحلية، مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي.³

¹ عيد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 78.

² علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص 63.

³ عيد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 78.

إن القنوات التي يتم بواسطتها الوصول للأهداف السياسية النقدية تتمثل في سعر الفائدة، وقناة سعر الائتمان والتي بدورها تنقسم إلى قناة الإقراض المصرفي، وقناة ميزانية منشآت الأعمال، وقناة أسعار السندات المالية والتي تنقسم بدورها إلى الائتمان و قناة اثر الثروة على الاستهلاك.

المطلب الرابع: شروط نجاح السياسة النقدية

ان نجاح السياسة النقدية في أي الساسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي ، يتوقف على مجموعة عوامل وشروط أهمها :

- 1- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز، فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ، نوعية البطالة ، القدرات الاقتصادية ، ميزان المدفوعات؛
- 2- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة : نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة ؛
- 3- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع لعام والخاص ، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية ، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار ؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها؛
- 4- نظام سعر الصرف : تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت ؛
- 5- درجة الوعي الادخاري المصرفي
- 6- سياسة الاستثمار : مناخ الاستثمار ، تدفق رؤوس الأموال ، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة ؛
- 7- توفر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ومدى أهمية السوق الموازية ؛
- 8- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة .

ما نستخلصه من هذا المبحث أن أدوات السياسة النقدية تتكون من الأدوات الغير مباشرة والمتمثلة في السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي ، أما الأدوات المباشرة فهي تتمثل في أداة تأطير الائتمان ، التنظيم الانتقائي للقروض، نسبة الدنيا للسيولة الودائع المشروطة من اجل الاستيراد، وكذلك قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية، فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم، تنظيم معدلات الفائدة وكذلك هناك تعليمات مباشرة تتمثل في القناع الأدبي، الجزاء والعقوبات، رقابة البنوك ، الإعلام ،التشاور مع البنوك، ولكي تحقق السياسة النقدية أهدافها عن طريق الأدوات النقدية فانه تنتق عبر قنوات قناة سعر الفائدة، قناة أسعار السندات المالية، قناة الائتمان، قناة سعر الصرف ولكي تتجح هذه السياسة يجب أن تتوفر فيها هذه الشروط مثل نظام معلوماتي فعال، تحديد الأهداف بدقة، درجة الوعي الادخاري المصرفي، نظام سعر صرف مرن، سياسة الاستثمار، استقلالية البنك المركزي على الحكومة ولكي تتجح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها

يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط مثل تحديد أهدافها بدقة، أن تكون البنك المركزي مستقل عن الدول ، نظام معلوماتي فعال، أن يكون هناك مناخ ملائم للاستثمار، أن تكون هناك درجة وعي ادخاري مصرفي.

خلاصة

عرفت السياسة النقدية العديد من التعاريف إلا أن التعريف الشامل الذي يمكن إعطاؤه لها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثل في البنك المركزي للمعروض النقدي لتحقيق الأهداف المرغوب تحقيقها. تحتاج السلطة النقدية عند وضع السياسة النقدية إلى معلومات من مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة منها القطاع العائلي، القطاع الحكومي، القطاع الخاص والعام، والقطاع الخارجي. ويعتمد بناء سياسة نقدية على مجموعة من الأهداف والمتمثلة في الأهداف الأولية المجمعات الاحتياطات النقدية، ظروف سوق النقد، والأهداف الوسيطة والمتمثلة في معدل الفائدة كهدف وسيط، معدل صرف العملة مقابل العملات، المجمعات النقدية أما الأهداف النهائية والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، تحقيق عمالة كاملة. تتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري، أما الأدوات الكيفية فتتمثل في سياسة تأطير القروض، السياسة الانتقائية للقروض، النسبة الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، قيام البنوك المركزية ببعض العمليات المصرفية، فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم، تنظيم معدلات الفائدة وكذلك هناك أدوات أخرى كالإقناع الأدبي، الإعلام، التشاور مع البنوك، ورقابة البنوك. تتمثل قنوات السياسة النقدية في قناة سعر الفائدة، قناة الائتمان والتي بدورها تتكون من قناة الإقراض المصرفي، قناة ميزانية المؤسسات، وكذلك قناة أسعار السندات، وأخيراً قناة سعر الصرف.

الفصل الثالث

تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2000-2017)

تمهيد

تعرف الأسواق النفطية بعدم الاستقرار والتقلبات الفجائية نتيجة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والطبيعية وهذه التقلبات السعرية تؤثر على الدول المستهلكة والمصدرة وخاصة الدول النفطية التي يرتكز اقتصادها على النفط فتتأثر كل المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية للبلد بل وتتأثر على مختلف السياسات الاقتصادية والمالية للبلد. وبدورها النقود والسياسة النقدية ليست بمنعزل عن هذه التغيرات إذ تتأثر بتغير أسعار النفط تبعاً لحجم التغير والدور الذي يلعبه النفط في اقتصادها وسنتناول في هذا الفصل الجزائر كحالة لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية ونتطرق إلى دور النفط في الاقتصاد الجزائري والسياسة النقدية فيها وتأثيرها بهذه التقلبات.

المبحث الأول: دور النفط في الاقتصاد الجزائري

تملك الجزائر الكثير من الموارد الطبيعية التي تجعلها من بين أغني الدول من حيث الموارد الأولية وهذا جعلها محل الأطماع ومركز للأنظار منذ القديم إلا الآن وبرزت ومن بين هذه الموارد النفط الذي يعتبر أهم مورد في العصر الحديث نظراً للأهمية الاقتصادية والطاقوية التي يتمتع بها عن غيره من الموارد، وكونه مادة أساسية لتحقيق الرفاهية والتطور الصناعي والتكنولوجي والمصدر لدخل فالعوائد البترولية تعود بأموال كبيرة على الخزينة والجزائر كغيرها من الدول تعطي النفط اهتمام كبير نظراً للدور الذي يلعبه في اقتصادها وكونها دولة نفطية تملك هذا المورد وسنتطرق في هذا المبحث لاكتشاف هذا المورد في الجزائر والمراحل التي مر بها إضافة إلى المكامن الإنتاجية واحتياط واستهلاك الجزائر للنفط والدور الفعال الذي يلعبه في اقتصادها.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

إن وجود النفط في باطن الأرض الجزائرية يعود إلى ملايين السنين ولكن اكتشافه وأول تداول تجاري له كان في القرن العشرين وقد مر تاريخ النفط في الجزائر بفترتين هما:

أولاً - النفط قبل الاستقلال: إن اكتشاف النفط وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كان على يد الاستعمار الفرنسي مع مطلع القرن العشرين حيث تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان سنة 1915 وواد قطرين جنوب سور الغزلان، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب ومن ذلك الحين زادت عمليات الاكتشاف من طرف المستعمر لاسيما في الهقار والصحراء مع أبحاث كلليان بين (1922 و 1928) وبعدها نيكولا ماشيكوف (1930-1935) وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل " إيلاج " الواقع بعين اميناس وفي نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل (مكثفات الغاز الطبيعي) إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل

حاسي مسعود وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ فيها بداية عهد البترول في الجزائر.¹ وتوالت الاكتشافات إذا تم اكتشاف حقل اوهانت بالجنوب الشرقي الجزائري في 1960 ، حقل قاسي الطويل على بعد 150 كلم جنوب حاسي مسعود ، حقل تانكورت على بعد 300 كلم شمال عين اميناس وكل هذه الاكتشافات كانت في 1961 وحقل روزدانوس على بعد 350 كلم جنوب شرق ورقلة في 1962 ، وقد بلغ إنتاج وتصدير النفط 20.7 مليون طن.

ثانيا - النفط بعد الاستقلال: لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هذه الفترة بعدة مراحل أهمها:²

1- اتفاقية إيفيان 1962: إن أهم المسائل النفطية التي تتضمنها هذه الاتفاقية هي:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون النفط الصحراوي؛
- استثمار الثروات النفطية في إطار شراء من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛
- الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية الفصل في المنازعات النفطية.

2- إنشاء الشركة الوطنية سونطراك "SONATRACH": بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثروتها الطبيعية قررت إنشاء الشركة الوطنية سونطراك (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 31-12-1963 وذلك بموجب المرسوم 491/63 وقد انحصر نشاطها في البداية في نقل وتسويق المحروقات فقط ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعات النفطية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه إذ أصبحت من اكبر الشركات النفطية.

3- اتفاقية جويلية 1965: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي ويعتبر الأول من نوعه فبموجب هذا الاتفاق شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام في جميع مراحل البحث واستغلال الحقول وتوزيع النفط وبالتالي الاعتراف بدور المشتري والبائع لثروتها الخاصة .

4- تأميم البترول: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج المنجمية ومنها المحروقات وبالرغم من ذلك فإن اتفاقية إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم بها الجزائر بحفظ حصص الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقد بها فرنسا بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات، والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر، قررت الجزائر السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت مراقبة الدولة وكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك.

المطلب الثاني: تطور إنتاج واستهلاك واحتياطي النفط في الجزائر

¹ زغي نبي، اثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ، ص ، 50.

² بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، مرجع سابق ، ص 41.

الفصل الثالث: تحليل وقياس تأثير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2000-2017)

منذ بداية اكتشاف النفط في الجزائر وتداوله في الأسواق العالمية وزيادة عمليات التنقيب والاكتشاف عرف الاحتياطي النفطي وإنتاج واستهلاك النفط تغيرا ملحوظا خاصة في فترة (2000-2018) وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب

أولا-الاحتياطي النفطي الجزائري: من الجدول 4 نلاحظ تطور الاحتياط النفطي في الجزائر من 11.314 مليون برميل يوما سنة 2000 إلى 12.200 مليون برميل يوميا سنة 2010 هذا التطور راجع إلى زيادة عمليات التنقيب والاكتشاف في مناطق الصحراء، ثم ظل ثابت من سنة 2010 إلى سنة 2018 وهذا راجع لنضوب النفط في بعض الآبار وكذلك صعوبة التنقيب.

الجدول 4: تطور الاحتياط النفطي في الجزائر من 2000-2018 الوحدة: ألف برميل

السنة	2000	2005	2010	2018
الاحتياطي	11.314	12.270	12.200	12.200

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على World OilReview 2018

ثانيا- إنتاج النفط في الجزائر: نلاحظ من خلال الجدول 5 أن هناك ارتفاع في إنتاج النفط حيث بلغ 1931 ألف برميل يوميا سنة 2005 وذلك راجع إلى عمليات التحديث التي أدخلتها الجزائر على وسائل الإنتاج، وكذلك للشركات المتعاقدة مع الشركات الأجنبية في عمليات الاكتشافات والنقل والتكرير والاستغلال ليشهد بعدها انخفاضا بشكل عام رغم ارتفاع أسعار النفط في العقد الأول من الألفية، وذلك راجع إلى الاستنزاف الهائل لهذه الثروة غير المتجددة وعرف انخفاض كبير بعد انهيار أسعار البترول في 2014 ليصل 1529 ألف برميل سنة 2018، حيث تم الاتفاق بين دول الأوبك وبعض الدول المنتجة للنفط على تحديد سقف الإنتاج من أجل رفع الأسعار.

الجدول 5: إنتاج النفط في الجزائر من 2000-2018 الوحدة: ألف برميل

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الإنتاج	1436	1931	1720	1590	1604	1530	1529

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على World OilReview 2018

ثالثا- استهلاك النفط في الجزائر: نلاحظ من خلال الجدول 6 انه هناك زيادة مستمرة في استهلاك النفط خلال سنوات الدراسة وذلك راجع إلى توسع الأنشطة الاقتصادية، والتطور التكنولوجي، وكذلك زيادة النمو السكاني.

الجدول 6: استهلاك النفط في الجزائر الوحدة: ألف برميل

السنة	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
الإستهلاك	2466	2928	3609	4257	4289	4324	4394

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على world oilReview 2018

تملك الجزائر احتياطي معتبر وهذا أهلها لإنتاج كميات معتبرة من النفط لكن الزيادة في الاحتياطي صارت ضعيفة وتميل إلى الثبات وربما تتناقص في المستقبل نتيجة الإنتاج المتواصل واستنزافه هذا مع الزيادة المتسارعة في الاستهلاك وهذا يجعل الجزائر عرضة لخطر فقد هذا المورد الناضب في المستقبل.

المطلب الثالث: مساهمة وتأثير النفط في الاقتصاد الجزائري

النفط مورد من الموارد الأساسية في هذا العصر حيث له وزن ومكانة عالية في الاقتصاد العالمي ككل لأهميته الطاقوية و الاقتصادية والتأثير الفعال له على اقتصاديات الدول وخاصة الدول النفطية الريعانية التي تعتمد على النفط ومن بينها الجزائر حيث يشكل النفط المصدر الأساسي الذي يقوم عليه اقتصادها وسنتناول في هذا المطلب مساهمة وتأثير النفط في الاقتصاد الجزائري.

أولاً- مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى حيث يعد بمثابة العمود الفقري لهذا الاقتصاد إذ انه ينتج أكثر من ثلثي الثروة الوطنية، بينما تعد صادرات المحروقات المحرك الأساسي لدواليب الاقتصاد الوطني إذ أنها تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية. تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية مايزيد عن 75% من الإيرادات الجبائية وعلاوة على ذلك يمثل قطاع المحروقات المصدر الأهم للاحتياجات الوطنية من العملة الصعبة، كما انه يعد مصدرا مهما للدخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدلات معتبرة، لذلك تنعكس التطورات الحاصلة في أسعار النفط على أداء وسلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يكون لحركة وتقلبات أسعار النفط تطورات وتغيرات مقابلة في الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات التي ساهمت منذ الاستقلال في تحديد إستراتيجية التنمية وتمويلها، كما أن الاعتماد المتزايد على هذه الإيرادات في تمويل خزينة الدولة كان سببا في معاناة الاقتصاد الجزائري من أزمات حادة رافقت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.¹

¹ بن السبع حمزة، صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2011-2012 ، ص 30.

الجدول 7: تطور الإيرادات النفطية في الجزائر (2000-2017) الوحدة: مليون دولار

السنوات	الإيرادات النفطية	السنوات	الإيرادات النفطية
2000	21066	2009	44410.8
2001	18532.1	2010	56142.7
2002	18112.5	2011	71661.8
2003	23991.8	2012	70571.4
2004	31550.2	2013	63662.6
2005	45587.9	2014	58361.6
2006	53608	2015	33080.8
2007	59604.8	2016	27917.5
2008	77192.2	2017	33202.8

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول 7 انخفاض في إيرادات النفط ابتداء من 2000 الى غاية 2003 وذلك راجع إلى أحداث سبتمبر 2001 وكذلك تحديد الأوبك لسقف الإنتاج، ليعاود الارتفاع مرة أخرى في 2004 وذلك بسبب ثورة أسعار النفط ليلبغ ذروته في 2008 بسبب ارتفاع في أسعار النفط، ليشهد انهيار نتيجة الأزمة العالمية والأوضاع العالمية التي أثرت على النمو وبالتالي أثرت على الطلب العالمي، ثم يشهد بعدها تحسن في سنة 2011 نتيجة التحسن في الأسعار إلا أن ذلك التحسن لم يستمر طويلا ليعود للانخفاض مرة أخرى بسبب الأزمة البترولية إلى غاية 2017 أين عرف تحسنا طفيفا في الإيرادات النفطية.

ثانيا- أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في فترة (2000-2017): شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا في الألفية الثانية استمر ما يقارب العقدين من الزمن حيث عاشت الجزائر بحبوحة مالية، شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95% من المجموع الكلي للصادرات، ومثلت الجباية البترولية أكثر من 80 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بما يزيد عن 50 % أدى إلى العديد من الآثار السلبية. إن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل الاحتياط يتآكل لتصل ميزانياته مرحلة العجز وهي على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل وفي سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل النفط إلى 47.1 % من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015 نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في إيرادات صادرات النفط (33.02 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014). وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.24 مليار دولار سنة 2015 مقابل فائض قدره +5.88 مليار دولار سنة 2014 ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف ب 34.81 مليار دولار منتقلا

من 178.94 مليار دولار نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار نهاية 2015 ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد ترك انهيار الأسعار اثر كبير على معدلات النمو.¹ يلعب النفط دورا مهم وفعالاً في الاقتصاد الجزائري نظراً لارتكاز هذا الأخير عليه وهذا يجعله عرضة للعديد من الأزمات.

النفط مورد ارتكازي للاقتصاد الجزائري لان الجزائر تملك احتياطي لا بأس بيه وإنتاج يجعلها من بين الدول المتصدرة في إنتاج النفط وهذا يجعله المصدر الأساسي والاهم للدخل الوطني والمحرك الرئيسي للاقتصاد ولكن هذا الأمر يجعل الاقتصاد الجزائري مهدد بالتعرض لازمات لان النفط مورد ناضب وهناك توقعات بنضوب هذا المورد في الجزائر نظراً للاستنزاف الذي حصل فيه وكذلك صعوبة اكتشاف آبار جديدة ورفع الاحتياطي منه إضافة إلى أن الارتكاز عليه يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات أسعاره وهذا بحد ذاته يدخل الاقتصاد في أزمة.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائرية

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة على المستوى المالي والنقدي خاصة بعد الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وهذا أدى إلى إحداث تغيرات على كل من السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية، فعلى المستوى النقدي كانت السياسة النقدية تقوم على إصدار النقود من أجل تلبية الحاجيات المالية لتمويل النشاطات الاقتصادية ودعم مسار التنمية وبالتالي لم تكن الجزائر تتبع سياسة نقدية بالمعنى التقليدي بل كان هناك مجرد عمليات لإصدار النقود لكن بعد الإصلاح النقدي المالي أصبحت هناك سياسة نقدية في الجزائر وسنتطرق لها في هذا في هذا المبحث

المطلب الأول: تطورات الكتلة النقدية ومقابلتها (2000 - 2017)

منذ مطلع القرن العشرين عرف الاقتصاد الوطني تطورات وتغيرات على مختلف هياكل الاقتصاد الوطني والتشريعات القانونية التي تمس جوانب الاقتصاد من أجل دعم مسار التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وقد مس هذا التطور مختلف المؤشرات الاقتصادية ولعل أبرزها العرض النقدي ومقابلته لان النقود هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولجميع المشاريع، فقد عرف تطور وتوسع ملحوظ وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولاً- تطور عرض الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2017): من 2000 إلى 2004 شهدت الكتلة النقدية ارتفاعاً وذلك راجع إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط، وما نتج عنه من ارتفاع من عائدات صادرات البترول بالإضافة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى

¹سفيان بوقطابة، عبد الوهاب بن زايد، اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس جوان 2018، ص 4.

الفصل الثالث: تحليل وقياس تأثير أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر (2000-2017)

خصص له مبلغ مالي كبير .واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع حتى وصلت 149748.6مليار دينار سنة 2017 وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة المالية التي انتهجتها الدولة في تلك الفترة .

الجدول 8: تطور الكتلة النقدية والمتاحات النقدية في الجزائر 2000-2017 **الوحدة:** مليار دينار دج

السنة	الكتلة النقدية M2	المتاحات النقدية
2000	2022.5	1048.18
2001	2473.5	1238.5
2002	2901.5	1416.3
2003	3299.5	1643.5
2004	3644.4	2165.7
2005	4070.4	2437.5
2006	4827.6	3177.8
2007	5994.6	4233.6
2008	6956	4964.9
2009	7178.7	4949.8
2010	8162.8	6538.5
2011	9929.2	7141.7
2012	11015.1	7681.5
2013	11941.5	8249.8
2014	13686.8	9603
2015	13704.5	9261.13
2016	13816.3	9406.97
2017	149748.6	10250.19

المصدر: بنك الجزائر

أن النمو في الكتلة النقدية انخفض بشكل كبير في تلك الفترة وهذا راجع للانخفاض في أسعار النفط والعائدات النفطية. أما من حيث المتاحات النقدية فقد عرفت ارتفاعا من 2000 إلى سنة 2017 بحيث انتقلت من 10848.18 مليار دج سنة 2000 إلى غاية 10250.19 مليار دج سنة 2017 ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول في مطلع الألفية مما أدى إلى زيادة العوائد النفطية، وكذلك انتهاج الجزائر لسياسة التسهيل الكمي بعد تراجع أسعار البترول وهذا أدى إلى زيادة المتاحات النقدية والعرض النقدي.

ثانيا- مقابلات الكتلة النقدية: تتمثل أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر في ماي يلي :

الجدول 9: تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2017) في الجزائر الوحدة: مليار دينار دج

السنوات	الأصول الخارجية	القروض الموجهة للدولة	الموجهة للاقتصاد
2000	775.9	506.6	776.2
2001	1310.7	569.7	1078.4
2002	1755.7	778.7	1266.8
2003	2200	423.4	1380.2
2004	3199.2	-20.6	1535
2005	4179.7	- 933.2	1779.8
2006	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	- 2193.1	2205.2
2008	10247	- 3627.3	2615.5
2009	10886	- 3483.3	3086.5
2010	11997	-3519.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3736.5
2012	14940	-3116.3	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15375.5	-1992.4	6504.6
2015	15375.4	567.5	7277.2
2016	12596	2682.2	7909.9
2017	11227.4	4691.9	8880

المصدر: بنك الجزائر

الأصول الخارجية: إن مصدر الأصول الخارجية أساسا مرتبط بإيرادات المحروقات حيث نلاحظ ارتفاع كبير في الأصول الخارجية منذ سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث انتقل من 775.9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 10247 مليار دينار سنة 2008 وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط، وبعدها استمر في الارتفاع بوتيرة بطيئة مقارنة بالمرحلة السابقة حيث وصل 15375.5 مليار دينار سنة 2014 راجع لتأثره بتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي ثم بعدها عرفت تراجعا حتى وصلت 11227.4 سنة 2017 وهذا راجع لانتهاء أسعار النفط وتراجع عائدات الصادرات النفطية.

1- القروض الموجهة للدولة: شهدت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا في السنوات الثلاث الأولى وانخفاضا تزامن مع الانتعاش الاقتصادي ثم تراجعت سنة 2003 و 2004 وهذا التراجع نتيجة التحسن في الخزينة العمومية وبالتالي أصبحت القروض الموجهة للدولة لا تساهم في خلق النقود لان ودائع الخزينة العمومية في

بنك الجزائر ليست جزءا من الكتلة النقدية M2 ويستمر ذلك في الانخفاض إلى غاية 2014 ليعاود الارتفاع بداية من 2015 وذلك بسبب العجز في الخزينة العمومية.

2- القروض الموجهة للاقتصاد: شهدت القروض الموجهة للاقتصاد زيادة مستمرة من سنة 2000 إلى غاية 2018 حيث كانت تقدر بـ776.2 مليار دينار سنة 2000 ووصلت إلى 8880 مليار دينار سنة 2017 من أجل دعم الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ومسار التنمية.

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة النقدية

قبل قانون النقد والقرض سنة 1990 كانت النقود عبارة عن عناصر حسابية فقط ولم تكن أداة إستراتيجية للتحكم في التنمية وبالتالي كان دور البنك والسياسة النقدية محدودا للغاية ومؤسسا على التخطيط المركزي الإجمالي ومبدأ تبعية السوق للتخطيط وبالتالي لم تكن هناك مراقبة إستراتيجية للمعروض النقدي أو البنك المركزي في هذه المرحلة لم يكن يملك الصلاحيات والإمكانات والوسائل اللازمة لذلك. إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات إلى اليوم والتي تهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق عرفت تحولات وتغيرات فيما يتعلق بأهداف ووسائل السياسة النقدية وكيفية توزيع النقود على مختلف الأعوان وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر والوسائل الأدوات المستعملة.

أولا - أدوات السياسة النقدية: تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في:

1- السوق المفتوحة: نشأت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998 وعرفت اهتماما بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض واتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية وتفعيل نشاطها، لتصبح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق، ولقد حددت المادة 76 من قانون 90-10 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من 6 أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لتمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بأن لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 03-11¹ كما تم التخلي عن هذا الشرط فتح المجال أمام عملية تمويل العجز الحكومي بموجب تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017.

2- إعادة الخصم: حافظ بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم كوسيلة ممكنة، ولكن لم تعد هذه الآلية مستعملة من طرف البنوك اعتبارا من نهاية 2001 بالنظر إلى فائض السيولة الموجود والذي جعل لجوؤها إلى إعادة الخصم لدى بنك الجزائر أمرا بلا معنى سواء من وجهة نظر تلبية الحاجة إلى السيولة من طرف

¹ أحمد غربي ، مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار، مجلة الاقتصاد و المالية، ص 4 .

هذه البنوك أو من وجهة نظر إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر وهو ما جعل المعدل يبقى بدون تغيير منذ سنة 2004 (4%)¹.

3- الاحتياطات الإلزامية: هي عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية منذ استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك وتعتبر الاحتياطات الإلزامية الدنيا وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية التي لا تترجم تدخلات بنك الجزائر ولكن عن طريق وجود تشكيل ودائع من طرف المصارف لدى بنك الجزائر قصد تغطية مستوى الاحتياطات الإلزامية والتنظيمية على أساس شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر التالي)².

4- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة: تطبيق آلية تسهيل الودائع المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي في الجزائري والتي ظهرت ابتداء من شهر جوان 2005 وفق لتعليمية رقم 4-5 المؤرخة في 14 جوان 2005 التسهيلات الدائمة من الودائع لدى بنك الجزائر في 24 ساعة التي يتم القيام بها على بياض بمبادرة من البنوك يتم مكافئتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر بتغيير هذا المعدل تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات الماليات وتدخلات البنك الجزائري³.

5- وسيلة استرجاع السيولة: تعتبر من أحدث التقنيات التي يستخدمها البنك المركزي التي أدخلت في التطبيق منذ سنة 2002 من خلال أسلوب استرجاع السيولة في 7 أيام ويتم تدعيمها منذ سنة 2005 بأسلوب استرجاع السيولة لـ3 أشهر وسنة 2013 لاسترجاع السيولة لـ6 أشهر وبموجب هذه الأداة يعبر بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة ويعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعينه بنك الجزائر⁴. وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر مرونة من الاحتياطات الإلزامية، حيث يمكن تعديلها يوم بعد يوم وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في عمليات استرداد السيولة إجبارية مما يتيح لكل بنك الفرصة لإمكانية تسعير سيولته ولقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها وتعتبر أسلوب مماثل للمزادات على القروض التي استخدمها البنك المركزي بداية من 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية التي عانت عجز في السيولة⁵.

6- الأدوات الحديثة: نتيجة للظروف الراهنة المتمثلة في التراجع الحاد لأسعار البترول وما نتج عنه من تراجع كافة المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، استدعى الأمر إجراء تعديل جديد لقانون النقد والقروض

¹ الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ط2، دار المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزائر ، 2015 ، ص 408.

² حسن بن العاربة ، عبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 203.

³ سوسن بركاني، اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر 2018 ، ص 169.

⁴ رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 61-62 ، 2013، ص200.

⁵ صالح بن سعد القطاني، عالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف، المجلة الاقتصادية والمالية ، المجلد رقم 1، العدد 2، 2015، ص4.

خلال 2017 من أجل إدراج التسيير الكمي لضمان التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، وتهدف الحكومة من خلال استحداث هذه الأداة منع العودة إلى المديونية الخارجية.¹

ثانياً- أهداف السياسة النقدية: تتمثل أهداف السياسة النقدية في مايلي:²

1- **التخفيف من حدة التضخم:** منذ إصدار قانون النقد والقرض والهدف الأساسي للسياسة النقدية هو محاولة التخفيف من حدة تسارع التضخم حيث كان الهدف في 1990 محاولة التخفيف من حدة التضخم في ظل التطهير المالي الكلي، وفي سنة 1991 كان الهدف هو محاولة كبح التضخم في ظل التثبيت الاقتصادي وفي 1992 تحقيق استقرار في الأسعار في ظل تعديل ارتفاع التكاليف الداخلية واستمرار تحرير تشكل الأسعار وفي 1993 تحقيق نفس الهدف في ظل الجهود المبذولة للتحكم في التكاليف الداخلية المبذولة وتثبيتاً لنظام الأسعار، إن تركيز السياسة النقدية على التضخم والتحكم فيه يمكن تبريره على أنه عمل موجه لمنع إختلالات الأسعار في ظل عملية تحرير الاقتصاد الوطني وكذلك تنظيم الأسعار ومراحلها.

2- **توظيف معدلات الفائدة:** فقد خلقت التوترات التضخمية الناجمة عن تقلب السياسة الاقتصادية 1992-1993 ضغوط كبيرة على المتغيرات الاقتصادية حيث ظلت معدلات الفائدة الحقيقية سلبية مما يترتب عنه أخطاء في التوجيه في مختلف الخيارات وسوء التقييم للفرص البديلة وهو ما ينجر عنه بطريقة آلية سوء تخصيص الموارد المتاحة، وقد لجأ بنك الجزائر لتحقيق مثل هذه الصرامة في السياسة النقدية إلى مراجعة معدلات الفائدة خاصة بإعادة الخصم وقد تم تكييفها مع تطور الظروف.

3- **تحقيق استقرار الأسعار:** حيث حدد كهدف صريح للسياسة النقدية إضافة إلى الأهداف الأخرى بواسطة الأمر 035-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

4- **احتواء فائض السيولة:** لقد تميز الوضع الاقتصادي الكلي في مطلع الألفية بتراكم للسيولة نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية وغياب إستراتيجية وطنية شاملة للاستفادة منها ومن أجل احتواءها والحد من الآثار السلبية لها كثف بنك الجزائر من وسائل السياسة النقدية لاحتوائها وهي سياسة استرجاع السيولة وسياسة السوق التسهيلية الدائمة الخاصة؛

5- **هدف التوازن الخارجي:** يعتبر تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10، ويعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة أخرى استقرار أسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، فميزان المدفوعات نجده يتوقف بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق

¹سوسن بركاني، اثر السياسة النقدية في البنك المركزي على التوسع الائتماني على بعض البنوك العاملة في الجزائر، مرجع سابق، ص 170.

²الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط1، مرجع سابق، ص 406-404.

العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقى على عائق بنك الجزائر تحقيقه، من خلال استقرار سعر الصرف للدينار¹،

6- التخفيف من حدة البطالة: سطر كهدف أساسي في قانون النقد والقرض، ويتعلق بالعمل على تخفيض معدلا البالة من خلال التحكم في معدلات الفائدة على القروض لتشجيع الاستثمار خاصة في القطاع الخاص؛

7- تنويع الاقتصاد الوطني: وهو أهمالأهداف المسطرة في قانون النقد والقرض.

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تطورا وتغيرا في الأدوات والأهداف التي تقوم عليها تبعا لكل مرحلة والظروف الاقتصادية السائدة فيها وبدورها الكتلة النقدية ومقابلاتها عرفت تغيرات وتطور وتوسع.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2000-2017)

إن معرفة تأثير أسعار النفط على السياسة النقدية يتطلب منا إجراء دراسة تطبيقية قياسية من أجل إضفاء طابع كمي قياسي على الدراسة وستعتمد على الاقتصاد القياسي في دراستنا وبالضبط نموذج الانحدار المتعدد وسنقوم باستخدام برنامج Eviews.

المطلب الأول: مفاهيم نموذج الانحدار

الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى الشكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية .

أولاً- أهداف الاقتصاد القياسي: يهدف الاقتصاد القياسي إلى²:

1- اختبار النظرية الاقتصادية: تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاستنباط في التوصل لنتائجها، وتبدأ طريقة الاستنباط من فرضيات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط منها فروض مفسرة وعادة ماتقدم تفسير للظاهرة الاقتصادية محل البحث ويكمن دور الاقتصاد القياسي في القيام بمهمة القياس لغرض اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية؛

2- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: تتلخص مهمة الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، لا يمكن أن يتم إلا بناء على نظرية، حيث تقدم هذه الأخيرة العلاقات المهمة التي يمكن

¹ اكن لونيس، السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 187-188.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 11-15.

قياسها ومن ثم فإن مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل مهمة الاقتصاد القياسي كما تحدد النظرية الاقتصادية للباحث المتغيرات التي يتعين جمع البيانات بشأنها؛

3- رسم وتقييم السياسة الاقتصادية: يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية ومعاملات العلاقات الاقتصادية في رسم سياسات اقتصادية سليمة فإذا أرادت الدولة أن ترسم سياسة صرف أجنبي ملائمة للقضاء على العجز في ميزان مدفوعاتها فلا بد من معرفة القيم الرقمية في ميزان مدفوعاتها لمرونة الصادرات السعرية ومرونة الواردات السعرية التي تحددان مدى استجابة كل من الصادرات والواردات لتغير في سعر السلعة الناجم عن التغير في سعر الصرف؛

4- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية: يساعد استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة للاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية ويستفيد صانع القرار من عملية التنبؤ من اجل رسم خطط اقتصادية ملائمة واتخاذ خطوات مبكرة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.

ثانيا : أنواع النماذج الخطية

1- نموذج الانحدار الخطي البسيط: يستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين المتغير التابع y ومتغير مستقل X . تسمح هذه العلاقة بشرح قيم المتغير y بواسطة قيم مأخوذة من طرف المتغير X تعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ: $Y_t = \alpha + X\beta + \epsilon_t$ ، حيث:

Y_t : المتغير التابع

X_t : المتغير المستقل

ϵ_t : الخطأ العشوائي

وتمثل α و β معالم الدالة التي تهدف إلى الحصول على مقدرات عددية لهذه المعالم،

- فرضيات النموذج: تتمثل فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط في :

- النموذج الخطي عند X ؛

- القيم X تمت ملاحظتها دون أخطاء (X_t ليست عشوائية)؛

- التوقع الرياضي للخطأ $E(\epsilon_t) = 0$ ؛

- التباين للخطأ ثابت $V(\epsilon_t) = \delta^2$ ؛

- الأخطاء ليست مرتبطة $E(\epsilon_t, \epsilon_t') = 0$

- الخطأ ϵ_t مستقل عن التغير المفسر $COV(X_t, \epsilon_t) = 0$

تجدر الإشارة إلى أن فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط هي نفسها بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

2- تقدير معالم النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO): تعتبر طريقة المربعات الصغرى كمحرك للتحليل الإحصائي الحديث، تهدف هذه الطريقة لإيجاد قيم تقديرية للوسائط (β, α) على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء كما يدل اسمها عليها، ويتم ذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{Min} \sum_{k=0}^n \binom{n}{k} x^k a^{n-k} = \sum_{k=0}^n \binom{n}{k} x^k a^{n-k}$$

3- معامل التحديد R^2 : إن الغرض من معامل التحديد هو مقياس القدرة التفسيرية للنموذج وهو عبارة عن نسبة التغير في القيم المقدرة على التغير الكلي.

$$R^2 = \frac{\text{COV}(xy)^2}{V(x)V(Y)} \text{ ويكون}$$

4- معامل الارتباط r : وهو يعبر عن شدة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع ويكون محصور بين -1 و 1 فكلما كان قريب من 1 فذلك يدل على وجود علاقة قوية بين المتغير التابع والمستقل ويمكن حسابه كالأتي:

$$r = \sqrt{\frac{\text{COV}(xy)^2}{V(x)V(Y)}}$$

5- اختبار ستودنت: يسمح هذا الاختبار بحساب القيمة t من اختبار الفرضية H_0 حول الطبيعة العشوائية لمعاملات الانحدار، يتم هذا الاختبار بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية.

$$\text{بالنسبة لـ } \hat{a}: H_0: a=0 \text{ ؛ } H_1: a \neq 0$$

$$T_{\text{cal}} = \frac{\hat{a}}{\sqrt{v(a)}} = \frac{\hat{a}}{\sqrt{\frac{\delta \hat{\epsilon}^2}{n} = v(b)}}$$

وتحسب T_{tab} من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى معنوية معين ودرجات حرية قدرها عدد المشاهدات منقوصا منها عدد المعالم المقدرة في النموذج وهي اثنان، فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، يعني أن المعلمة ذات معنوية.

2- نموذج الانحدار الخطي المتعدد: يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية والذي يتكون من أكثر من متغير مستقل يساهم في تفسير تغيرات المتغير التابع.

- عرض النموذج: بصفة عامة، يكتب نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Y = x\alpha + \epsilon \dots \dots (4)$$

$$y = \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_t \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix}; x = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \cdots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & \cdots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & x_{1t} & x_{2t} & \cdots & x_{kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \cdots & x_{kn} \end{pmatrix}; a = \begin{pmatrix} a_0 \\ a_1 \\ a_2 \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix}; \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_t \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

$(n, 1)$ $(n, k + 1)$ $(k + 1, 1)$ $(n, 1)$

حيث:

Y : شعاع يضم n مشاهدة للمتغير الداخلي للنموذج y_t (أو المتغير المفسر بواسطة النموذج)؛
 X : مصفوفة المتغيرات الخارجية للنموذج، كل عمود من المصفوفة هو عبارة عن متغير مفسر، أما العمود الأول من المصفوفة X ، والذي يتكون من القيم 1، يتوافق مع المعامل α_0 (معامل الحد الثابت)؛
 α : شعاع المعلمات الواجب تقديرها وعددها يساوي $(k+1)$ ؛
 ε : شعاع الأخطاء العشوائية، فهذه الأخطاء تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن العلاقة بين المتغير الداخلي ومختلف المتغيرات المفسرة ليست دقيقة؛
 n : عدد المشاهدات؛

K : عدد المتغيرات المفسرة الحقيقية، أي مع استبعاد الحد الثابت؛

2- المفاهيم الإحصائية الخاصة بالنموذج: توجد العديد من المفاهيم الخاصة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد والتي تتمثل فيما يلي¹:

2-1- معامل الارتباط r : يقصد بالارتباط وجود علاقة بين ظاهرتين أو أكثر، ويسمى المقياس الذي تقاس به درجة الارتباط، بمعامل الارتباط والذي يرمز له بالرمز (r) فالقيمة الرقمية لمعامل الارتباط تتراوح بين $(-1, +1)$ ، وتعطى صيغة معامل الارتباط بالشكل التالي: (2) $r = \frac{cov(x,y)}{\delta x \delta y} \dots\dots$
 ويكون معامل الارتباط موجبا إذا كان في نفس الاتجاه، ويكون سالبا إذا كان التغير في اتجاهين متضادين كما قد يكون منعدما إذا كان لا يوجد اقتران منتظم بين التغيرات محل البحث. (X) يؤثر على المتغير التابع (y) .

2-2- اختبار إحصائية فيشر: لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار فيشر ويعتمد على نوعين من الفرضيات:

فرضية العدم: وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن:
 $H_0 : a_0 = a_1 \dots\dots\dots a_k = 0$

¹ مرجع سابق، ص ص ، 87-92.

الفرضية البديلة: وتتص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الاقتصادية بين المتغير التابع والمتغير

$$H_0: a_0 \neq a_1, \dots, a_k \neq 0 \text{ المستقل، أي أن } H_0: a_0 \neq a_1, \dots, a_k \neq 0$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هو:

$$F = \frac{(R^2/K-1)}{1-R^2/n-k-1} \dots (3)$$

أي أن اختبار F هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة (k) إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات (n) مطروحا منها (k) ناقصا (1)، وبعد احتساب قيمة (F) تقارن مع قيمة (F) الجدولية الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (5%، 1%....) ودرجة حرية (k-1, n-k-1) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم.

3-4- اختبار ستودنت: يهتم باختبار المعنوية الإحصائية للمعامل الانحدار وذلك بفرض معلمة من معالم

$$t_{cal} = \frac{\hat{a}}{\sqrt{\partial \hat{a}_i}} \text{ النموذج يساوي الصفر وتسمى فرضية العدم:}$$

$$\partial \hat{a}_i = \sqrt{b_{ii} \cdot \delta_\varepsilon^2}$$

$$\delta_\varepsilon^2 = \frac{SCR^2}{n-k-1}$$

وبما أن الافتراض خاضع للاختبار فإنه يمكن أن يرفض ولا يكون بالضرورة صحيحا.

ومنه يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي، يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وذلك بالاعتماد على أساليب منها الانحدار الخطي البسيط وذلك من أجل اتخاذ القرارات.

3-5- اختبار وجود الارتباط الذاتي: هناك عدد من الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي، إلا أن أكثرها

شيوعا ودقة هو اختبار دارين - واتسون الذي يرمز له بالرمز (DW) أو d وذلك لسهولة وإمكانية اعتماده في حالة العينات الصغيرة ويعتمد هذا الاختبار على بواقي الانحدار المقدر، ويفترض وجود فرضيتين أساسيتين هما:

- فرضية العدم: التي تتص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0: P=0$ ؛

- الفرضية البديلة: ويعني وجود ارتباط ذاتي موجب $H_1: P \neq 0$.

وتحسب قيمة WD بموجب الصيغة الآتية:

$$D. W = \frac{\sum_{t=1}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2} \dots (5)$$

أن قيمة DW الجدولية مجدولة بقيمتين، تشير إحداها إلى الحد الأدنى ويرمز لها بالرمز (dl)، والأخرى

إلى الحد الأعلى (du) حسب درجة الحرية n و k بمستوى معنوية معين حيث:

n: تمثل عدد المشاهدات في العينة موضوع الدراسة

k: تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة.

ويتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة WD المحسوبة بقيم (dl) و (du) المجدولة لاتخاذ القرار الإحصائي المطلوب، حيث يندم الارتباط الذاتي للأخطاء عندما تكون: $du < WD_{cal} < 4 - du$.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية للنموذج

سيتم من خلال هذا المطلب تقدير نموج الانحدار المتعدد بواسطة طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج EViews7 ليم بعدها الوقوف على مدى صلاحية النموذج المقدر وجودته من الناحية الإحصائية.

أولاً-متغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد: يتكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد محل الدراسة من مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع هذه المتغيرات تتمثل في:

1- المتغير التابع y: إن المتغير الذي يمكن أن يمثل المتغير التابع في هذه الدراسة وهو السياسة النقدية خلال الفترة 2017-2000 يمكن تمثيلها بعدة متغيرات أهمها الكتلة النقدية، والمتاحات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على أساس أنهما أهم مجمعين نقديين في الجزائر، غير أنه بعد تقدير النموذج لم يظهر لنا أي نموذج معنوي مع الكتلة النقدية وعليه استخدمنا المتاحات النقدية M1 باعتبار أن النسبة الكبرى من العرض النقدي المتداول في الجائر عبارة عن نقود ورقية لدى الجمهور غير المصرفي وودائع جارية لدى البنوك ومراكز الصكوك البريدية والتي تستخدم خاصة من قبل المؤسسات؛

2- المتغيرات المستقلة: تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تبين من خلال الفصل السابق أنها قد تؤثر على اتجاه السياسة النقدية في الجائر وذلك وفقاً لما يخدم موضوع هذه الدراسة، وهي:

X: هي متوسط سعر البترول وهو المتغير المستقل الرئيسي والذي يعكس لنا جوهر موضوع هذه الدراسة، ومن المتوقع أن يكون هناك ارتباط طردي ما بين سعر النفط والسياسة النقدية على أساس أن الأصول الخارجية تشكل أهم مصدر لخلق النقود في الجزائر خلال الفترة 2017-2000؛

Inv: هي نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي على أساس أن الاستثمار يعتبر من العوامل التي لديها تأثير كبير على اتجاه السياسة النقدية، والتي يعمل البنك المركزي على أخذها بعين الاعتبار عند تحديدها، ومن المتوقع أن يكون هناك تأثير طردي للاستثمار على السياسة النقدية على أساس أن الرغبة في التوسع في الاستثمار يؤدي بالبنك المركزي إلى تخفيض معدل الفائدة ما ينتج عنه زيادة الطلب على القروض وبالتالي زيادة العرض النقدي أي خلق نقود إضافية؛

BP: هي رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، فالرغبة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات تؤدي إلى خفض معدل التضخم من أجل جعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية أو رفع معدل الفائدة من أجل جذب رؤوس الأموال وذلك في الدول التي تمتلك منتجات قابلة للتصدير وأسواق مالية ونقدية متطورة، أما في حالة الجزائر فإن فائض أو عجز ميزان المدفوعات ينتج عنه التأثير على سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة من أجل جعل الواردات أكثر غلاء بما يحد منها ويحسن ميزان المدفوعات.

ثانيا-تقدير نموذج الدراسة: بعد القيام باختبار استقرارية السلاسل المدروسة وجدنا أنها مستقرة إما عند المستوى أو الفرق الأول وهو ما يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بينها، وأن الانحدار لن يكونزائفاً، بالاعتماد على برنامج Eviews.7، تم التوصل إلى المقاييس الإحصائية للسلاسل المدروسة.

1- المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية: يعكس الجدول 10 المقاييس الإحصائية للسلاسل الزمنية التي ستستخدم في النموذج المدروس، حيث:

الجدول 10: المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية المدروسة

	Y	X	INV	BP
Mean	5300.476	64.56667	38.04500	6.840222
Median	4957.350	60.83500	38.08500	8.920000
Maximum	10250.19	111.6700	50.70000	36.85000
Minimum	1048.180	24.44000	25.01000	-27.53000
Std. Dev.	3270.159	30.71209	8.253231	17.23204
Skewness	0.109106	0.255455	0.104213	-0.663869
Kurtosis	1.517355	1.757915	1.757908	3.082509
Jarque-Bera	1.684389	1.352853	1.189676	1.327271
Probability	0.430764	0.508431	0.551652	0.514976
Sum	95408.57	1162.200	684.8100	123.1240
Sum Sq. Dev.	1.82E+08	16034.95	1157.969	5048.037
Observations	18	18	18	18

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews.7

- بلغ متوسط المتاحات النقدية خلال الفترة المدروسة ما قيمته 5300.476 مليار دج، حيث كانت أقل قيمة لها سنة 2000 ونمت بمعدلات مختلفة حتى وصلت أعلى قيمة لها سنة 2017؛
- كان متوسط سعر البترول خلال الفترة المدروسة 64.56 دولار للبرميل، وقد حقق أدنى سعر له سنة 2001 بـ 24.44 دولار بينما وصل لأعلى سعر له سنة 2012 بـ 111.66 دولار للبرميل
- الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان متوسطها 38.04 %، وقد وصلت لأدنى نسبة 2000 بـ 25.01 %، بينما كانت أعلى نسبة له سنة 2015 و 2016 بما نسبته 50.7 %؛
- كان متوسط رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 6.84 مليار دولار ، حقق أقصى عجز له سنة 2015 بما قيمته 27.53 مليار دولار ، بينما حقق أقصى فائض سنة 2008 بما قيمته 36.85 مليار دولار.

2- مصفوفة الارتباط: أما عن الارتباط ما بين متغيرات الدراسة فيشير الجدول إلى أنه يوجد ارتباط كبير ما بين المتغيرات المأخوذة في النموذج بما فيها المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وهو ما يوحي بارتفاع النسبة التي ستفسرها المتغيرات المستقلة من المتغير التابع.

الجدول 11: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	Y	X	INV	BP
Y	1.000000	0.603579	0.916311	-0.518299
X	0.603579	1.000000	0.416337	0.306941
INV	0.916311	0.416337	1.000000	-0.606873
BP	-0.518299	0.306941	-0.606873	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج Eviews.7

3- تقدير نموذج الدراسة: للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين المتغير التابع المتمثل في المتاحات النقدية كمتغير تابع يستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من أسعار النفط ، نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي، ورصيد ميزان المدفوعات بواسطة طريقة المربعات الصغرى وباستخدام برنامج Eviews.7 ، تم الحصول على الجدول الموالي

الجدول 12: نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/28/19 Time: 22:25
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4204.279	1516.938	-2.771556	0.0150
X	60.68659	11.12945	5.452794	0.0001
INV	162.0232	49.59240	3.267098	0.0056
BP	-84.46355	22.69099	-3.722338	0.0023
R-squared	0.949384	Meandependent var		5300.476
Adjusted R-squared	0.938537	S.D. dependent var		3270.159
S.E. of regression	810.7283	Akaike info criterion		16.42687
Sumsquaredresid	9201925.	Schwarz criterion		16.62473
Log likelihood	-143.8419	Hannan-Quinn criter.		16.45416
F-statistic	87.52993	Durbin-Watson stat		2.217170
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج Eviews.7

من خلال الجدول 12 يمكن كتابة معادلة النموذج كمايلي :

$$Y = -4204.279 + 60.68X + 162.02INV - 84.46BP$$

4- اختبار المعنوية الإحصائية والاقتصادية للنموذج:

4-1-1- R^2 : وهو يعكس النسبة التي يفسرها التغير في العوامل الخارجية أو المفسرة في النموذج من المتغير الداخلي أو التابع و هو يساوي 94.93%، ما يشير إلى ارتفاع النسبة التي تفسرها المتغيرات المفسرة في هذه الدراسة من التغير في السياسة النقدية في الجزائر ما يعني أن 0.05% من الظاهرة تبقى غير مفسرة بالمتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار، وهو ما يشير إلى الدور الكبير لسعر النفط في تفسير تغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة 2000-2017؛

4-2- R : وهو معامل الارتباط يشير إلى شدة العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الجذر التربيعي لمعامل التحديد وقيمه مساوية لـ 93.85%، وهو ما يعبر على أن شدة الارتباط الموجود ما بين السياسة النقدية و المتغيرات المفسرة قوية جدا وطردية؛

4-3- اختبار معنوية معامل التحديد: حسبنا إحصائية فيشر عند درجة معنوية قدرها 5% وعدد مشاهدات $n=18$ و عدد متغيرات مفسرة $K=3$ وجدناها مساوية لـ 4.543 ومنه إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية ومنه فمعامل التحديد المحسوب معنوي إحصائيا؛

4-4- اختبار الارتباط الذاتي: أما بالنسبة لمعنوية النموذج ككل فإن إحصائية دارين واتسون المحسوبة في النموذج قيمتها $DW = 2.217$ حيث القيمة المحسوبة لاختبار درين واتسون تأخذ قيمها بين 0 و 4 ومنه نجد إن القيمة الجدولية أكبر من الحد الأعلى وأقل من 4 ناقص الحد الأعلى أي: $1.78 < 4 < 2.21$ ، ومنه يقع النموذج في مجال استقلال الأخطاء وبالتالي النموذج معنوي.

4-5- اختبار ستودنت : أما بالنسبة لمعنوية المعامل المقدرة والتي يمكن معرفتها بإحصائية ستودنت فيمكن الحكم عليها من الاحتمال المرافق لها إن كان يقل عن 5%، حيث أن القيمة المحسوبة اقل للمتغيرات التفسيرية عن القيمة الجدولية 1.761 وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تؤثر على المتغير التابع؛

خامسا- التحليل الاقتصادي للنموذج الإحصائي: من خلال دراستنا للنموذج الإحصائي تحصلنا على المعادلة المقدرة للنموذج

$$Y = -4204.279 + 60.68X + 162.02INV_84.46BP$$

من خلال تحليل المعادلة نجد أن 94% من التغير في المتاحات النقدية كمثل عن السياسة النقدية تعزى إلى التقلبات في المتغيرات المستقلة وبالدرجة الأولى التغير في سعر النفط، إذ يوجد ارتباط ايجابي بين هذه المتغيرات والمتغير التابع Y مما يعني العلاقة الطردية حيث كل تغير في سعر النفط بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير المتاحات النقدية بـ 60.686 وحدة وهذا الأمر مقبول اقتصاديا فارتفاع أسعار النفط يعني بالضرورة زيادة في الإيرادات النفطية كما يؤدي إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية والإنفاق العام وزيادة المتاحات النقدية، كما أن الاستثمار المحلي يساهم في زيادة المتاحات النقدية فكل زيادة بوحدة واحدة في الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج تؤدي إلى زيادة المتاحات النقدية بـ 162.023 وحدة وهذا أمر منطقي لان زيادة الاستثمار يعني زيادة في الطلب على النقود وزيادة تداول النقود والمتاحات النقدية كما تساهم الاستثمارات المحلية الناجحة في استغلال فائض السيولة وزيادة تداول النقود.

أما العلاقة بين المتاحات النقدية وميزان المدفوعات فهي علاقة عكسية فمن خلال النموذج نجد أن تخفيض رصيد الميزان المدفوعات بمقدار وحدة واحدة يستلزم ارتفاع في المتاحات النقدية بـ 84.463 وحدة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن تحقيق العجز يستلزم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس صحيح.

من خلال هذا المبحث نستخلص أن التغيرات في السياسة النقدية تعود بنسبة معتبرة للتغيرات والتقلبات في أسعار النفط كمتغير مستقل أساسي يساهم هذا الأخير في نمو المتاحات النقدية من خلال عملية تنفيذ الأصول الخارجية أي إصدار ما يقابلها من نقود وطنية اعتمادا على سعر الصرف وكذا الإيرادات النفطية التي تساهم في زيادة الاستثمار ومنها زيادة الطلب على القروض خلق نقود إضافية، إضافة إلى التغير في رصيد المدفوعات.

خلاصة الفصل: من خلال هذا الفصل نستخلص مايلي:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى؛
- يعرف استهلاك النفط وإنتاجه في الجزائر تزايد خاصة الاستهلاك، فيما يعرف الإنتاج زيادة بطيئة وصلت شبه الانعدام في السنوات الأخيرة نتيجة استنزافه، والأمر نفسه بالنسبة للاحتياطي حيث عرف زيادة ثم استقر؛
- يعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط في مداخله حيث أن نسبة معتبرة منه تعود للإيرادات المتأتية من الجباية البترولية؛
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط يجعله عرضة للزمات أثناء حدوث صدمات نفطية؛
- السياسة النقدية في الجزائر حديثة النشأة إذ أن ظهور السياسة النقدية بمفهومها الصحيح كان بعد إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990؛
- عرفت الكتلة النقدية والمتاحات النقدية ومقابلات الكتلة النقدية تطورا ملحوظ خلال فترة (2000-2017)؛
- أظهر النموذج الخطي المتعدد أن التغيرات في المتاحات النقدية ترجع إلى التغير في أسعار النفط بالدرجة الأولى إضافة إلى الاستثمار المحلي ورصيد ميزان المدفوعات.

الخطمة

النفط مورد اقتصادي هام باعتباره من الطاقات الناضبة سواء للدول المنتجة له والمصدرة أو المستهلكة له، يتوزع في العالم بشكل غير متوازن حيث توجد بكميات كبيرة في منطقة دون ويتركز الاحتياطي النفطي بنسب عالية في الشرق الأوسط ونظرا لتزايد عمليات الاكتشاف والتنقيب على النفط فقد عرف الاحتياطي والإنتاج العالمي للنفط ارتفاع كبير منذ نهاية التسعينات حتى الآن وهذه الزيادة لا تقتصر على كمية الإنتاج والاحتياطي بل تمس الاستهلاك أيضا فقد عرف ارتفاع نتيجة التطور التكنولوجي، وقد ساهم هذا التوزيع غير المتوازن للنفط بمختلف دول العالم في نشأة السوق العالمية للطاقة يتم فيها تداول النفط بين الدول المنتجة والمستهلكة وهي سوق تشهد تنافس وتضارب في المصالح الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط على رأسها منظمة الأوبك حيث تسعى هذه الدول لزيادة العوائد النفطية والسعي للحصول على أسعار تحسن وضعها الاقتصادي في حين تسعى الدول المستهلكة والمستوردة لضمان أمنها النفطي بتكاليف مقبولة عن طريق سيطرتها على منابع النفط، كل هذا يجعل أسعار النفط تتعرض لتقلبات نتيجة حدوث تغيرات في العرض والطلب على هذه المادة هذان الأخيران بدورهما يخضعان لعدد من المحددات السياسية والاقتصادية والطبيعية وكذا سعر السلعة نفسها إضافة إلى الطلب والعرض، وهذه التقلبات لأسعار النفط في السوق النفطية تؤثر على الدول المنتجة والمصدرة خاصة الدول الريعانية التي يقوم اقتصادها على النفط حيث تتأثر السياسة الاقتصادية لهذه البلدان بهذه التقلبات.

اعتماد الجزائر على هذا المورد الوحيد يضعها أمام معادلة صعبة مع كل تقلب في أسعاره خاصة للانخفاض، من جانب آخر تعتبر السياسة النقدية ذات أهمية كبرى لاعتماد الجزائر على القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد في ظل ضعف بورصة الجزائر ومحدوديتها، ويعتبر النفط وتقلباته من بين العوامل المؤثرة على الاقتصاد الجزائري والذي يؤدي إلى فترات رواج وكساد والتي على أساسها تتحدد طبيعة السياسة النقدية المتبعة إلى جانب عوامل أخرى، وعليه فإن تقلبات أسعار النفط سيكون لها تأثير على اتجاه السياسة النقدية في الجزائر، وهو ما هدفت هذه الدراسة التعرف عليه باستخدام نماذج الانحدار المتعدد وبأخذ المتاحات النقدية كمتغير تابع يعبر عن السياسة النقدية وسعر النفط كمتغير مفسر رئيسي ومتغيرات مفسرة أخرى توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين سعر النفط والمتاحات النقدية.

أولاً- نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية

- النفط مورد استراتيجي يحظى بمكانة كبيرة على الصعيد الدولي والوطني حيث يلعب دور فعال في جميع الميادين ؛
- تسعير النفط في الاسواق النفطية ويكون انعكاس للطلب والعرض النفطي ومجموعة من المتغيرات والمحددات الاقتصادية والسياسية و تضارب المصالح بين الاطراف الفاعلة في هذه السوق؛

- السياسة النقدية اداة في يد الدولة يتم تسييرها من طرف السلطة النقدية من اجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي؛
 - يلعب النفط دور مهم في الاقتصاد الجزائري حيث يعتمد على العوائد المتأتية من الجباية النفطية مما يجعله رهينة للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط وهذا ما ينعكس على السياسة النقدية؛
 - تطور السياسة النقدية وتغير ادواتها وأهدافها يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات والتطورات الحاصلة في أسعار النفط؛
 - تأثير أسعار النفط على السياسة النقدية المعبر عنها بالمتاحات النقدية موجب حيث تستجيب السياسة النقدية لكل تغير حاصل في اسعار النفط لان أي تغير في العوائد النفطية يؤدي إلى تغير في صافي الأصول الخارجة والتي تعتبر مورد هام للإصدار النقدي وهو ما يؤدي لزيادة المتاحة النقدية بصفة خاصة والكتلة النقدية بشكل عام؛
 - هناك علاقة طردية بين نسبة الاستثمار للناجح والسياسة النقدية فكلما كانت هناك زيادة في نسبة الاستثمار هناك زيادة في المتاحة النقدية، على أساس أن نسبة كبيرة من الاستثمارات تمول عن طريق القروض البنكية؛
 - هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والسياسة النقدية وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية من خلال ما سبق يمكن اختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها سابقا:
- الفرضية الأولى صحيحة:** هناك علاقة طردية معنوية بين تقلبات سعر النفط والسياسة النقدية وهذا ما اثبتته الدراسة اذ استجابت السياسة النقدية في الجزائر للتغيرات اسعار النفط في السوق الدولية من خلال تغير الأهداف وحتى الوسائل المستعملة كما اثبت النموذج القياسي المستعمل تأثر السياسة النقدية بأسعار النفط من خلال الاستجابة الطردية للمتاحات النقدية مع اسعار النفط كما اثبت العلاقة المعنوية بينهما؛
- الفرضية الثانية صحيحة:** هناك عوامل اخرى تؤثر على السياسة النقدية في الجزائر بخلاف أسعار النفط وهذا ما اظهره نموذج الدراسة من خلال تقدير العلاقة بين السياسة النقدية ونسبة الاستثمار المحلي وكذا رصيد المدفوعات.
- ثانيا- التوصيات:** على ضوء النتائج المتوصل اليها من هذا البحث تم رصد بعض التوصيات وهي :
- ضرورة التخلص من التبعية لنفط وقطاع المحروقات عامة كونه ثروة ناضبة وأسعاره تتميز بالتقلبات المفاجئة وبتالي هناك حاجة كبيرة لتنويع موارد الدولة من اجل تجنب الصدمات الخارجية والأزمات وبناء اقتصاد قوي وسياسة نقدية قوية وفعالة ؛
 - يجب على السلطة النقدية القيام بإجراءات فعالة وناجحة من اجل امتصاص السيولة الزائدة واستغلالها في تمويل النشاطات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي وكذلك السعي لزيادة فعالية السياسة النقدية ؛

- يستلزم على السلطة النقدية الالمام بجميع المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية وأخذها بعين الاعتبار عند وضع او اجراء اي تعديل على السياسة النقدية؛
- ينبغي التنسيق الكامل والتام بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى من أجل ضمان تحقيق أهدافها بأكثر قدر من الفعالية؛
- يجب على البنك المركزي تنويع احتياطياته من مختلف العملات الارتكازية مثل الدولار والين.

آفاق البحث: رغم سعينا للإلمام بجميع جوانب الموضوع والسعي للحصول على دراسة شاملة له الى انه يظل بحث بشري متواضع لا يخلو من العيوب وكون موضوع تأثير النفط شاسع ومعقد وواسع ويمتد ليمس الاقتصاد ككل ودراستنا اقتصرت على الجانب النقدي فيمكن لبحوث اخرى ان تحاول دراسة تأثيره على مختلف السياسات الاخرى كما يمكن دراسة تأثيره على الودائع وأشباه النقود.

قائمة المراجع

اولا : الكتب

(1)-باللغة العربية:

- 1- إبراهيم نافع ،الاتجاهات الإستراتيجية ل 2000 ، ط1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2001
- 2- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008
- 3- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن
- 4- بلعروز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004
- 5- جمال العمارة، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي-دراسة مقارنة-، ط1، دار الخلدونية، 2007م
- 6- حسن بن العاربة ، عبد السلام بلبالي ، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، ص 203
- 7- خالد أمين عبد الله ، محاسبة النفط ، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن 2001
- 8- خالد واصف الوزني، احمد حسن الرفاعي، ط2، دار وائل للنشر، 2007
- 9- خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008
- 10- زكرياء الدوري، يسرى السماري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- 11- زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر 2007
- 12- سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م
- 13- سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك ، ط 2 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2004
- 14- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010

- 15- صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية-المفهوم-الأهداف -الأدوات ، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005م
- 16- ضياء مجدي الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
- 17- الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ط2، دار المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزائر ، 2015 ، ص 408.
- 18- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
- 19- عبد الكريم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار البداية الناشر والموزعون، عمان، 2010
- 20- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2003
- 21- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2009
- 22- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة 2، مجموعة النيل العربية، 2012
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، ط1 الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2013
- 24- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004
- 25- عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون ، جغرافية النفط والطاقة ، الطبعة 1 ، منتدى اقرأ الثقافي ، 1981 ،
- 26- علي توفيق الصادق، وآخرون، السياسة النقدية في الدول العربية، الطبعة 2 ،مؤسسة إكسبريس للطباعة، الامارات، 1996

- 27- عون محمود الكفوارى، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي-دراسة تحليلية مقارنة-، ط2 مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م
- 28- فليج حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، ط1، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ليبيا ، 2000
- 29- محمد بن محمد آل شيخ ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة ، ط1 ، العبيكان ، الرياض، 2007
- 30- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر 2003
- 31- محمود علي محمود عبد الرزاق، إقتصاديات النقود والبوك والأسواق المالية، الطبعة 1، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر، 2013
- 32- مروان عطون ، النظريات النقدية ، دار البعث للطباعة والنشر الجزائر 1989
- 33- منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي، نقود وبنوك، الطبعة 1، مساعدة مكتبة المجتمع العربي ،عمان، 2011
- 34- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصاريف والنظرية النقدية ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوسع ، 2013 ،
- 35- نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان 2011
- 36- ندير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية، محاضرات للطلبة، تخصص اقتصاد بنكي، 2017-2018

(2)-بالغة الأجنبية:

- 1- Fiches pédagogiques réalisées par ApplicaSciences, Cellule de Diffusion des Sciences de la FPMs (<http://applicasciences.fpms.ac.be>), dans le cadre d'un cycle d'activités de sensibilisation au Pic du pétrole et du gaz (2007-2008)

- Francoise Nicolas pétrole crises ,marchés ,politiques,Thierry de -2
Montbrial, 1 édition ,France 1991
- The Surge in Oil Prices: Anatomy of a Non-Crisis ; .J. W. Anderson -3
Resources for the Future ; April 2000

ثانيا : الاطروحات والمذكرات :

- 1- ¹ يوب فايزة ، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ، مذكرة
دكتوراه غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2017-2018
- 2- ،معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر- اطروحة ،
2009-2008
- 3- اكن لونيس، السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير
منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011
- 4- أميرة إدريس ، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية ، أطروحة الدكتوراه غير
منشورة، ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015-2016
- 5- بن السبع حمزة، صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ،
مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2011-2012
- 6- بنابي فتيحة،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-مذكرة ماجستير ، 2008-2009
- 7- جمعة رضوان ، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات ، رسالة ماجستير غير منشورة ،
جامعة الجزائر 3، 2006-2006 عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط أوبك في ظل سوق النفط
العالمي ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010
- 8- داود سعد الله ، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، ، مذكرة
الماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012
- 9- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مذكرة ماجستير غير
منشورة جامعة الجزائر، 2005-2006
- 10- زغبي نبيل، اثر السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد
الجزائري ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، 2011-2012.
- 11- زمال وهيبة ، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي ، أطروحة دكتوراه ،
غير منشورة، جامعة تلمسان ، 2017-2018
- 12- عماد سالم محمد أبو ميري ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية
وأثارها اقتصاديا على دول مجلس التعاون الخليجي ، أطروحة ماجستير ، معهد البحوث
والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية، 2016
- 13- فتيحة مزارشي، اثر السياسة النقدية على المعيشة-حالة الجزائر- اطروحة دكتوراه في
العلوم الاقتصادية، 2017-2018

- 14- موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2009-2010
- 15- ميهوب مسعود ، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010) ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة المسيلة، 2012

ثالثا: المجالات والمحاضرات والمدخلات

اولا : المجالات

- 1- ابراهيم بلقطة، تطور اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية، مجلة الباحث، عدد12-2013،
- 2- احسين عثمانى، سمير شيبان، اثر تقلبات اسعار البترول على معدلات التضخم، مجلة العلوم الانسانية، جوان 2017،
- 3- احمد غربي ، مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار، مجلة الاقتصاد و المالية
- 4- بغداد بنين، عمر موساوي، استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ باسعار البترول، المجلة الاقتصادية عدد 7ديسمبر 2017
- 5- حمزة بن الزين ، وليد فرونفة ، اثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية عدد 03/2016
- 6- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 61-62 ، 2013
- 7- سفيان بوقطابة ، عبد الوهاب بن زايد ، اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد السادس ن جوان 2018
- 8- سكرة جهينة فرج، العوامل المؤثرة على اسعار تانفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة الاقتصادالخليجي، العدد26 حزيران 2015، جامعة البصرة
- 9- سوسن بركاني ، اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، الجزائر 2018

- 10- شفيق الشاذلي، قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 39-أكتوبر 2017، ابوظبي، الإمارات العربية
- 11- صاري علي، السياسة النقدية غير تقليدية-الأدوات والأهداف ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية ،العدد4، 2013،
- 12- صالح بن سعد القطاني، عالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف، المجلة الاقتصادية والمالية ، المجلد رقم 1، العدد 2، 2015،
- 13- قطوش رزق ، بن لوكيل رمضان ، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر ، مجلة شمال إفريقيا ، العدد 17 ، السداسي الثاني
- 14- قوقة فاطمة ، مرقوم كلثوم ، تقلبات أسعار النفط والبدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد رقم 3 -السداسي الثاني ، 2016 ،
- 15- مرغاد لخضر، حوحو فطوم، فعالية السياسات النقدية والمالية في اداء الاسواق المالية ،مجلة الاقتصاد والتنمية ،العدد الثالث، جانفي، 2015،

مداخلات

مريم شطيبي، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر ، 14 ماي 201

Rawabetcenter.com/arc يوم الأربعاء 17 افريل 2019 الساعة 3

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) حيث هدفت هذه الدراسة الى تبيان الجانب النظري للنفط والسياسة النقدية اما الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة تحليلية لدور النفط في الجزائر وتطور العائدات النفطية كما تناولنا تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وتطور المتاحات النقدية في الجزائر في فترة الدراسة وقد تم الاعتماد على دراسة قياسية حيث توصلنا الى علاقة طردية بين المتغيرين المتاحات النقدية كمتغير تابع يعبر عن السياسة النقدية وأسعار النفط وذلك بالإعتماد على برامج

Eviews.7

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، المتاحات النقدية ، الكتلة النقدية ، النفط ، العوائد النفطية

The study dealt with the Impact of oil price fluctuations on monetary policy in Algeria (2000–2017) this study highlighted the theoretical aspect of oil and monetary policy, as for the applied side we conducted an analytical study of oil revenues, as the development of cash availability, in Algeria in the period of study we relied on a standard study where we reached a positive relationship between the variables as a dependent variable that reflects monetary policy and oil prices based on the program of Eviews

keywords

monetary policy monetary availability, cash mass, oil prices oil, oil revenues